مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٣٠**

الجمعة، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2001/571)

01-41256 (A)
0141256

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2001/571)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل ممثلي البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد، يطلبون فيها دعوهتم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد زيفالج (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ والسيد نورستروم (السويد)؛ والسيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) المقعدين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الوثيقة S/2001/571.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2001/542 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وتتضمن التقرير الشهري عن قوة تثبيت الاستقرار.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. أعطيه الكلمة.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أحضر مرة أخرى أمام هذا المجلس لأعرض آخر التطورات التي جرت في البوسنة والهرسك ولأذكر التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لقد أثارت من جديد أعمال العنف الأخيرة في موستار، وتريبينيي، وبانيا لوكا سؤالا عما إذا كانت اتفاقات دايتون في طريقها إلى الفشل أو عما إذا كان ممكنا تحقيق هدف المصالحة وإقامة مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك، وفي البلقان بشكل عام.

دعوني أقدم ثلاث ملاحظات. الأولى هي الإشارة إلى أن الفترة الحالية معقدة ومتقلبة، غير أن التطورات في الميدان تشكل مصدرا للتفاؤل بدلا من التشاؤم. والامتحان الحاسم لاتفاق دايتون يتمثل فيما إذا كانت الأوضاع اللازمة متوفرة على الأرض لعودة السكان إلى ديارهم. ولقد مرت ١٠ أعوام تقريبا منذ بدأت الحرب وعدد الأفراد العائدين إلى مناطقهم الأصلية لم يكن مرتفعا كما هو عليه اليوم. ولا يمكن استبعاد عودة ٠٠٠ ١٠٠ من الأقليات إلى ديارهم هذا العام. والعقبة الرئيسية هي اقتصادية أكثر منها سياسية. وهي، قبل كل شيء، الافتقار إلى الوظائف والمتبرعين لإعادة إعمار المساكن.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وثانيا، إن الحكومتين الديمقراطيتين في زغرب وبلغراد لا تتآمران بعد الآن بنشاط لتجزئه البوسنة والهرسك. وقد أظهر القادة الكرواتيون والبوسنيون واليوغوسلاف خلال اجتماعاتي الأخيرة معهم إرادة حقيقية لإضفاء جوهر على العلاقات البناءة الثنائية والإقليمية القائمة على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية. وهذا ليس قائما على المحبة، بل على الواقعية. إن التعاون بينهم هو الركيزة الأساسية للتوصل إلى إنهاء المسألة الصربية - الكرواتية - البوسنية في البلقان، وإلى إيجاد الاستقرار السياسي والعسكري، الضروري لنموهم وتقدمهم الاقتصادي ولاندماجهم النهائي في أوروبا.

ولقد انتهزت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هذه الفرصة، فتوصلنا في الشهر الماضي إلى ترتيب ثلاثي للتعاون في مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة. وتم التوصل في الأسبوع الماضي إلى اتفاق ثنائي على استخدام الخبرة والمرافق في البوسنة والهرسك للمساعدة في إنشاء إدارة جديدة لحدود الدولة في يوغوسلافيا، ونحن نعمل الآن على إيجاد آلية لتمكين رجال الشرطة من اللاجئين من العودة إلى وظائف الشرطة في البوسنة والهرسك مع المحافظة على حقوقهم في الأولوية والرواتب التقاعدية.

ولقد شعرت أيضا ببالغ الغبطة في الشهر الماضي عندما بدأت عملية إنشاء لجنتي الحقيقة والمصالحة في سراييفو وبلغراد. وكان التسييس وتشويه التاريخ خلال العقد الماضي، إن لم يكن في السنوات الخمسين الماضية، سلاحا للتلاعب في أيدي المتطرفين. هذه هي الخطوات الشجاعة الأولى التي اتخذها البشر أنفسهم للتعرف على ما حدث بالفعل ومعرفة من أقحم واحدة من أكثر الدول الاشتراكية تقدما في دوامة من البربرية والتدمير الذاتي. ومبدأ علم النفس يقول إنه لا يمكن إيجاد علاج لمريض حتى يدرك المريض أنه يعاني من مشكلة. ولجنتا الحقيقة والمصالحة هما الخطوتان الأوليان في عملية الإبلال وإقرار المسؤولية الفردية.

والملاحظة الثالثة هي أنه من الأفضل أن نكون متعقلين وفعالين للعمل من أجل توحيد البوسنة والهرسك بدلا من تمزيقها. ويستمر إحراز التقدم. ويتم قلب مفهوم الإثنية الأحادية رأسا على عقب. وثمة بلدات قبل بلدة درافار التي تم تطهيرها عرقيا أصبحت مختلطة الآن. والكانتون القائم في وسط البوسنة الذي يتألف من عدد متساو من البوسنيين والكروات قد تم دمجه ويعمل بنجاح. واستعيدت التجارة الداخلية بين الأعراق. وأصبح المنادون بالتجزئة العرقية يتراجعون على أعقابهم. وبدأت تظهر نتائج جهود المجتمع الدولي النشطة لفضح فسادهم ومصالحهم الإجرامية الخاصة. وقبل أسبوعين فشلت محاولة القادة المتطرفين لحركة الحكم الذاتي الكرواتية لابتزاز ضرائب غير قانونية من الكرواتيين في وسط البوسنة، وبدأ الجنود الكرواتيون بالعودة إلى ثكناتهم.

ولم تنته الأزمة السياسية بعد. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن التوصل إلى حل إقليمي جديد بتوافق الآراء ومحاولات فرض الحل لن تؤدي إلا إلى المقاومة وتجدد الحرب. وينبغي التذكير بأنه لم يمكن تحقيق دايتون إلا لأنه سمح باستمرار الحرب حتى اقترب الوضع على الأرض من صيغة جغرافية بنسبة ٤٩/٥١، يقبل بها الجميع. وجميع المحاولات للتفاوض بشأن إيجاد صيغة مختلفة قد فشلت بسبب معارضة طرف أو آخر. وعلى أولئك الذين لم يكونوا قادرين على التفاوض بشأن إعادة رسم الحدود بالتراضي أثناء الحرب، ألا يحاولوا الآن إعادة إنعاش خطط فاشلة، خاصة عندما لا تدعمهم الدول المجاورة وبعد أن بدأت الانقسامات الداخلية تغشى الأبصار. ويجب تشجيع الاحترام الجديد لوحدة أراضي البوسنة خلال العام الماضي، وطرحه جانبا.

والأهم أن سابقة التخلي عن التعدد العرقي في البوسنة والهرسك هي مصيبة لشعبها، وللمنطقة، وللمجتمع الدولي. والبوسنة والهرسك هي التجربة الفاصلة. وإذا فشل التدخل الدولي هناك فسوف تحبط آمال جيل جديد بدأ للتو بممارسة الديمقراطية. والأهم من ذلك، أننا نكون قد دقينا ناقوس الموت للدول متعددة الأعراق في كل مكان من البلقان، مع ما ينطوي على ذلك من آثار خطيرة على السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو وغيرهما.

وللمرة الأولى يمكن أن تمتد الحرب إلى ما وراء حدود يوغوسلافيا السابقة. وإذا كانت النتيجة بعد ست سنوات من العمل الهائل هي الفشل والانسحاب، فستكون سلطة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومبدأ التسامح في تعدد الأعراق كأساس في المجتمع الديمقراطي عرضة للخطر. ومصداقيتنا الجماعية على المحك. وإذا أخلينا الميدان الآن للداعين إلى التجزئة والتفرقة، فسوف يضعف الأساس الأخلاقي والسياسي للتدخل مستقبلا ضد التطهير الدقيق وطرد الأقليات، ولربما إلى الأبد.

فلهذه الأسباب وغيرها، لا نستطيع التخلي عن البوسنة والهرسك. وليس ذلك ضروريا. إن رأيي المدروس هو أنه بيد ثابتة، وخطة استراتيجية موثوقة، وقيادة ديناميكية يمكن خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة حل المسائل الجوهرية التي عولجت في دايتون وهي عودة اللاجئين، والاستقرار العسكري الكامل والتوافق الداخلي. عندئذ يمكن لأوروبا والمؤسسات الأوروبية أن تتحمل مسؤولية رفع مستوى الدول في المنطقة إلى المستويات الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه ما دام المجتمع الدولي يستمر في اتباع نهج جزئي نحو البلقان، حيث أن التنسيق غير المحكم بين العديد من الأطراف الناشطة هو بديل غير مرض لتخطيط هادف، والفرص الحقيقية لطي صفحة عقد مأساوي من الحرب وعدم الاستقرار.

إن أكثر ما تمس الحاجة إليه هو أكثر الأمور انعداما: رؤيا وثيقة وعملية لمساعدة المنطقة، وطي صفحة الماضي في البلقان، واحتضان مستقبلها الأوروبي، والانتقال من الـ "يوغو" إلى الـ "يورو". ونحن بحاجة إلى أن نوضح رؤيتنا للمنطقة في عام ٢٠٠٥، و ٢٠١٠، و ٢٠١٥، وما نزمع نحن، المجتمع الدولي، على القيام به للوصول إلى ذلك الهدف. إن نقطة البداية واضحة. فالدول الضعيفة التي دمرتها الحرب، وبلغت أدنى مستوى من التنمية، وباتت ديمقراطيتها وحكم قانون في حالة تخلف، تفتقر إلى بنية ذات مصداقية لتحقيق الاستقرار والتنمية. ونقطة النهاية واضحة أيضا: فالاستقرار والتنمية يتطلبان توافقا داخليا، وتعاونا إقليميا، واندماجا أوروبيا في نهاية المطاف. ولا بد من وضع خطة لمسار مقبول من أحدها إلى الآخر، ومن صياغة هذه الخطة. وقد سلّم المفهوم الأصلي لميثاق الاستقرار بهذا، مع أن بعده السياسي للأسف قد ضعف بعض

الشيء. والوقت ملائم لإعادة النظر في الأدوار التي يضطلع بها كل من ميثاق الاستقرار والاتحاد الأوروبي. وإذا أمكن لإحدى هاتين الهيئتين أن تصبح أداة للتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، فإن دور المنظمات الأخرى سيزداد وضوحاً وفعالية.

ومن الجوانب الأخرى الهامة أن سكان المنطقة أنفسهم يجب أن يعربوا عن إرادتهم في الحياة معاً في سلام كجزء من أوروبا وأن يتخذوا التدابير المحلية ويقوموا بالتنازلات اللازمة لذلك. فقد كان المجتمع الدولي طيلة ستة أعوام يكاد يكون القوة الدافعة الوحيدة وراء تنفيذ اتفاقات دايتون في البوسنة والهرسك. وأنشئت شبه محميّة حل فيها شكل الديمقراطية محل جوهر الديمقراطية. وأخذت أجزاء من دستور دايتون الآن في التصدع. وأصبح التطور الدستوري، الذي يمكن بل يجب تحقيقه بدون إعادة فتح الجوانب الأخرى من اتفاقات دايتون، ضروريا، وربما حتمياً. فدايتون هي الحد الأدنى، وليست الحد الأعلى. ولم يُقصد بها أبداً أن تشكل قيداً على هذا التطور أو أن يُستعاض به عن صياغة محلية للإرادة السياسية والطموحات المشتركة لمواطني البوسنة والهرسك.

بيد أن الهمة قد فترت بشأن الاتفاق على القواعد الأساسية للعبة، أي على المساواة بين جميع المواطنين واستحداث قانون انتخابي دائم. ولم يُبد الزعماء الجدد إلا القليل من الإرادة في الابتعاد عن مواقفهم الشخصية والطائفية لصالح المواطنين والبلد بأسره. ويسهم إخفاقهم في ممارسة القيادة الحقيقية إسهاماً مباشراً في المناخ السياسي المضطرب السائد. وهكذا، بالرغم من المصالح الشخصية المشبوهة لزعماء الحركة الكرواتية من أجل الحكم الذاتي، فإنها قد داعبت مخاوف الكثيرين من الكروات من أن يصبحوا مهمّشين.

ويثير عدم استعداد الصرب لتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمشاركة بشكل بنّاء في مؤسسات الدولة رد فعل بشناقياً مضاداً أقوى منه، يجري إظهاره بطرق من بينها إقحام السياسة في الأنشطة الدينية. وللغليان السياسي وزيادة أحداث الشغب العام الناجمين عن ذلك تأثير مباشر على ولايتنا وعلى تنفيذها، فضلاً عن تأثيرهما على أمن وسلامة الموظفين الدوليين والممتلكات الدولية. ولن تنكسر هذه الحلقة بصورة نهائية إلا حين يلتزم القادة والسكان أنفسهم على نحو بنّاء بالاتفاق على القواعد الدستورية التي ستحكم دولتهم. فبدون ذلك سنظل نواجه مشاكل المؤسسات الموازية والهياكل السياسية غير الخاضعة للمساءلة.

وإذا انتقلنا الآن إلى عمل البعثة على وجه التحديد، فإن تقرير الأمين العام يقدم صورة لبعثة تتسم على ما أظن بالدينامية والتركيز والاهتمام بالنتائج. وخطتنا الداخلية لتنفيذ الولاية هي خطة شاملة لنحو ٧٥ مشروعاً محددة تخاطب فرادى ضباط الشرطة، والهياكل والقواعد التنظيمية للشرطة والعلاقة بين الشرطة والمجتمع بصفة عامة. وقد أُنجز نحو ثلث هذه المشاريع، وثلثها جار الاضطلاع بها، وسيتم البدء في المشاريع الباقية في غضون الأشهر الستة القادمة. وعندما تكتمل هذه الخطة، التي أتوقع أن تكتمل في نهاية العام ٢٠٠٢، سيكون جميع ضباط الشرطة المحليين البالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص قد تم فحصهم وتلقوا التدريب والمعدات الأساسية، وسيكونون عاملين في هياكل للشرطة تتمتع بالكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة. ولعل الخطة هي أكبر برنامج اضطُلع به في أي وقت لإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها.

بيد أنه يتعين عليّ أن أؤكد أنه ما دام الأجر الذي تتلقاه غالبية الشرطة دون ما يكفي لإقامة الأود،

ولا توجد متابعة قضائية فعالة، وما دامت الأحزاب السياسية تتدخل مباشرة في عمل الشرطة وتعييناهتا، سيكون فرض سيادة القانون منقوصاً. وتقع المجالات الرئيسية المذكورة، من مرتبات ومتابعة قضائية وتدخل سياسي خارج نطاق ولايتنا. ويجب أن نعتمد على الدعم الفعال من جانب الممثل السامي وما يتخذه من إجراءات وما يضعه من سياسات في الوقت الملائم.

واسمحوا لي أن أسترعي اهتمام المجلس برهة إلى بعض النقاط البارزة في تنفيذ ولايتنا، فضلاً عن بعض التحديات التي يلزم إزاءها الحصول على مساعدات إضافية.

فجار إحراز تقدم غير عادي في نشر دائرة الحدود الحكومية. وتغطي الدائرة الآن بعد عام من افتتاحها ما نسبته نحو ٦٢ في المائة من الحدود، فضلاً عن المطار الدولي الرئيسي في سراييفو. وهي أولى الأجهزة المتعددة الأعراق على صعيد الدولة. وقد شرعت في الكثير من عمليات مصادرة السلع المحظورة، بما في ذلك المخدرات وغيرها من السلع المهربة. وحين يتم نشرها وتجهيزها بالكامل، إلى جانب إصلاح دائرة الجمارك، ستؤدي دوراً رئيسياً في زيادة إيرادات الدولة والضرب على أيدى الجريمة المنظمة وهما نحن في مسيس الحاجة إليهما.

ودائرة الحدود الحكومية هي أيضاً من الأدوات الرئيسية للحد من الهجرة غير المنظمة إلى أوروبا الغربية، فضلاً عن الاتجار بالبشر. إذ يمر نحو ١٠ في المائة من جميع الداخلين إلى أوروبا الغربية من خلال البوسنة والهرسك ودخل زهاء ٠٠٠ ٢٥ من هؤلاء المهاجرين في العام الماضي عن طريق مطار سراييفو وحده. وقد خفضت زيادة الفعالية في إجراءات مراقبة الحدود واستحداث نظام للتأشيرات لحاملي جوازات السفر الإيرانية هذا العام عدد هؤلاء المهاجرين إلى النصف هذا العام.

وقد أسهمت عدة جهات مانحة بسخاء في نشر دائرة الحدود الحكومي. بيد أننا ما زلنا نعاني عجزاً قدرع نحو ٥ ملايين دولار في الاحتياجات لهذا العام، ولا سيما من أجل دفع المرتبات. ويتوقف إنجاز النشر والتجهيز الكاملين في العام القادم على تقديم مساهمة جديدة قدرها ١٧ مليون دولار. ويتوقع لدائرة حدود الدولة أن تصير أكثر من ممولة ذاتياً في الأعوام التالية من خلال مساهمتها في تحسين جمع الإيرادات الحكومية.

والاتجار بالبشر من أخطر الجرائم وأكثرها ربحاً. وفي خلال الـ ١٨ شهراً الماضية، مدت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة يد المساعدة لنحو ٤٠٠ سيدة من ضحايا الاتجار، تمت إعادة ٣٠٤ امرأة منهن إلى أوطانهن. وقد كثفنا جهودنا في مكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة عن طريق فرقة العمل المشتركة للكيانين؛ وفي آذار/مارس من هذا العام، قام رجال الشرطة من خمس هيئات مختلفة للشرطة متكاتفين بالإغارة على ٣٨ حانة ليلية في وقت واحد، في كل مقاطعة من مقاطعات البوسنة والهرسك ما عدا واحدة. وخيّرت مائة وسبع وسبعون امرأة ما بين البقاء في تلك الحانات بمطلق حريتهن وبين إعادهتن إلى ديارهن.

ومساعدةً في مكافحة الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي كذلك، من دواعي سروري أن أخطر المجلس بأن الافتتاح الرسمي سيتم في الأسبوع القادم لمكتب الإنتربول الوطني في سراييفو، الذي أنشئ بمساعدة كبيرة من البعثة.

ويحتل التدريب ومراقبة أداء الشرطة وعودة الأقليات مكان الصدارة من ولايتنا. ونسعى لكفالة إعداد خطط لتأمين العودة، والكفاءة المهنية في التحقيق في الحوادث، واتسام تقارير الشرطة إلى السلطات القضائية بدرجة كافية من الجودة والشمول للبدء في إجراءات المقاضاة الجنائية. وتؤدي الوحدة الاستشارية الصغيرة لشؤون العدالة الجنائية بالفعل دوراً محورياً في هذا الصدد.

ومن الأدلة على تحسن أداء الشرطة وتقبل الجماهير تضاعف أعداد العائدين من الأقليات وعدم معاناة العائدين لأية مشاكل أمنية. بيد أن عدد الحوادث المتعلقة بالعودة ما زال عالياً بدرجة غير مقبولة في بعض المناطق، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية صربسكا وفي بعض بقاع الهرسك. كما أن عدد من أدينوا وصدرت بحقهم أحكام من مرتكبيها لا يتجاوز حفنة من الأفراد. ونرجو أن تتصدى اللجنة القضائية المستقلة التي تم إنشاؤها في مكتب الممثل السامي بشكل قوي لمشكلة الافتقار إلى المتابعة القضائية.

ومن التدابير الضرورية لبناء الثقة لدى العائدين قوات الشرطة المتعددة الأعراق وهي محك هام لتمتع الأقليات بحقوقها. فقد كانت قوات الشرطة منذ عامين ونصف أحادية العنصر. أما اليوم فهناك قرابة ١٠٠ شرطي من أبناء الأقليات بفضل كليات الشرطة وبرنامج النقل الطوعي. ولا يوجد عجز في صفوف المتقدمين المحتملين؛ غير أن برنامج توظيف الأقليات لن يبلغ طاقته الكاملة حتى يتخذ إجراء لتحسين مرتبات الشرطة، وخاصة في جمهورية صربسكا، وحتى تعطى أولوية للشرطة في المساعدة الإسكانية وتوفير أماكن بديلة لإقامتها.

ومن المجالات التي نواجه فيها إعاقة سياسية إنشاء وظيفة مفوض شرطة في كل إدارة من إداراتها يتمتع بالكفاءة المهنية ولا يخضع عمله لأهواء السياسة. وقد حاول السياسيون البوشناق مؤخراً إخافة موظفي البعثة لضمان تعيين مرشحيهم البوشناق في وزارة الداخلية الاتحادية وفي المناصب الكبرى في غيرها من المؤسسات المشتركة. وفي قوة ذلك الإرهاب والتلاعب دليل على الحاجة إلى اتباع تدابير متسمة بالشفافية للتعيين في وظائف مهنية غير خاضعة لتدخل سياسي. وسألتمس دعم المجلس في إرسال إشارة واضحة إلى وجوب تعيين مفوضين مستقلين في جميع إدارات الشرطة بحلول نهاية هذا العام.

وإذ نتطلع إلى الأمام، نتوقع أن يكون هذا الصيف صيفا حارا من الناحية السياسية سيوضع فيه أداء الشرطة تحت المجهر. إن أحداث العنف التي شهدناها مؤخرا هي نتيجة تحريض متعمد تقوم به جماعات متطرفة متعصبة قوميا للحفاظ على مكاسبها الإجرامية وعرقلة إقامة حكم القانون والمجتمع المدني الطبيعي.

وللأسف، فإن الظروف الاقتصادية الصعبة، مع أكثر من ٤٠ في المائة معدل البطالة بين الشباب، وكثير منهم أبناء أفراد مشردين، تخلق فئة مخيِّبة الآمال من السهل استغلالها وتعبئتها. وفي احتفال مسجد فيرهاديجا الذي أُفشل في بانيا لوكا، زاد عدد مجموعة صغيرة من المتطرفين بسرعة بانضمام شباب وتلاميذ يرمون الحجارة. والشرطة، التي لم تتوقع خططها عدد المتظاهرين وعنفهم، جرى التغلب عليها بسرعة. وفي موستار، جرى التقليل من أهمية سرعة وشراسة الهجوم المضاد الذي قام به القوميون المتطرفون على قوة تحقيق الاستقرار والأفراد المدنيين الدوليين. وفي تريبينيي، كانت الشرطة المحلية غير فعالة في مواجهة أقرانها من الصرب. وفي كل الحالات، اتخذت بعثة الأمم المتحدة إجراء

سريعا وفعالا ضد رجال الشرطة الذين لم يؤدوا واجبهم. وضباط كبار استقالوا أو فُصلوا في بانيا لوكا وتريبينيي؛ وفي موستار، سُحبت التصاريح من سبعة أفراد شرطة، وعزل الممثل السامي بعد ذلك وزير الداخلية، الذي كان أحد زعماء الشغب.

ومع ذلك، فإن الفصل من عمل يُتقاضى عنه أجر ضئيل للغاية وغير منتظم في قوة الشرطة جزاء غير عادل. وفي آخر الأمر، في وقت تسود فيه مقاومة عنيفة بشكل متزايد من جانب متطرفين، تتهدد مصالحهم تهديدا مباشرا من جراء تدابير أكثر تدخلا لتنفيذ السلام، فإن المجتمع الدولي يعتمد اعتمادا أكبر من ذي قبل على الدعم الأمني الذي تقدمه قوة سرايفو.

وفي هذا السياق، لا بد لي أن أعرب عن بعض القلق بشأن احتمال إجراء تخفيض آخر في قوة سرايفو. وكما حذر تقرير أصدره مؤخرا الفريق الدولي للأزمات،

"أية تخفيضات كبيرة في مستويات قوة سرايفو من شأنها الآن أن تقوي شوكة متشددي البوسنة وتشجع المتطرفين في أنحاء البلقان. إن اعتقادهم الطويل الأجل بأن باستطاعتهم أن يعطلوا نشاط المجتمع الدولي يبدو له ما يبرره".

إن المسألة ليست مسألة أعداد القوات وحسب. إن قدرة قوة سرايفو على التحرك وقواعد اشتباكها، وعلى وجه الخصوص الوحدات المتخصصة المتعددة الجنسيات حاسمة. ونحن لا يمكننا أن نتحمل الفجوة الأمنية بين مراقبي الشرطة التابعين للبعثة غير المسلحين وقوات القتال التابعة لقوة سرايفو التي تعمل في ظل قواعد عسكرية للاشتباك. إن العنف الذي وقع خلال الشهرين الماضيين كان بمثابة جرس تحذير. وإذا كنا جادين بشأن حماية الأفراد الدوليين والممتلكات الدولية، فإن الفجوة الأمنية يجب أن تُسد. وتوسيع قواعد الاشتباك الخاصة بالوحدات المتخصصة المتعددة الجنسيات خيار يستحق دراسة جادة.

لكن بعض الإجراءات البالغة الأهمية يمكن اتخاذها حتى في إطار قواعد الاشتباك الحالية لقوة سرايفو. وإلقاء القبض على مجرمي الحرب الأشرار ومحاكمتهم ما زالا أهم عمل يُتخذ لقطع الطريق على المتطرفين وتعزيز تنفيذ السلام. إن استمرار وجودهم يقوض إرساء حكم القانون، ويمنع المصالحة بين الأعراق ويعطل المستقبل السياسي للبلاد. وعدم إحراز تقدم في القبض على كارديفيش وميلاديتش طيلة مدة ست سنوات تقريبا دليل على ضعف المجتمع الدولي في مواجهة الشر. إنه يقوض سلطة المحكمة الدولية ومصداقية قوة سرايفو أيضا، وعن طريق ذلك، يشكك في عزم الحكومات المشاركة في توجيه عملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

يسرني أن أخبركم عن التقدم الذي تحقق في سريبرينتسا، التي كانت محنة كئيبة في ضمير المجتمع الدولي. في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، اقترحت البعثة على المنظمات الدولية الرئيسية الخمس أن تضع خطة شاملة لمعالجة احتياجات العودة والتعمير والإنعاش الخاصة بتلك المنطقة المأساوية. لقد اعتُمدت خطة عمل سريبرينتسا في آذار/مارس للتصدي لمشاكل المعيشة، لتكمل بالتالي عمل اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين ومكتب الممثل السامي لمساعدة جمعيات الضحايا وإقامة مدافن بوتوكاري والنصب التذكاري.

إن دور بعثة الأمم المتحدة يتركز على تأمين العودة ووضع السياسات المتعددة الأعراق. وأولوياتنا الفورية هي إعادة الانتشار الطوعي لحوالي عشرة جنود شرطة بوسنيين للعمل في سريبرينتسا، وبناء محطة شرطة نموذجية في المدينة والعديد من مشاريع البنية الأساسية، ابتداء بالمدارس

وبمستشفى. وإذ نعمل بشكل وثيق مع قوة سراييفو والشرطة المحلية، نبذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون الاحتفال القادم يوم ١١ تموز/يوليه احتفالا سلميا ونظاميا. ومع ذلك، أشعر بقلق من احتمال أن تُفشِل علامات الاستقطاب الديني المتزايدة نجاح هذا الحدث والأحداث الأخرى. إن المزيد من التعزيز النشط للحوار بين المنظمات الدينية والثقافية مطلوب بشدة. وفي سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، حيث يمكن للبابا أن يدخل مسجدا تاريخيا في سوريا، لا ينبغي أن يكون من الصعب على الزعماء الدينيين البوسنيين بذل جهود إضافية لتعزيز التسامح والمصالحة في بلدهم.

اسمحوا لي بأن أختتم إحاطتي الإعلامية بتناول ثلاث مسائل أعتقد أنها هامة. أولا، نجاح العرقية المتعددة في البوسنة والهرسك أساسي لاحتمال قيام دول متعددة الأعراق في أنحاء البلقان. ويجب أن نرى العملية وقد وصلت إلى خاتمة ناجحة. إننا لم نذهب إلى البوسنة والهرسك لنفعل أمرا سهلا؛ بل ذهبنا لنفعل ما هو صواب.

ثانيا، كما لاحظ هذا المجلس من قبل، ليس هناك خروج بدون استراتيجية. والبعثة لها استراتيجية ممكنة التحقيق. ونحن نعتقد أن بوسعنا أن نكمل مهمتنا الجوهرية بنهاية العام القادم، شريطة الاحتفاظ بفريق كامل قوامه ١ ٨٥٠ فردا من قوات الشرطة الدولية حتى تموز/يوليه ٢٠٠٢ على الأقل وأن نجد تمويلا إضافيا متواضعا نسبيا لإدارة حدود الدولة ومعدات الشرطة الأساسية. إننا لا يمكننا أن نخرج، إلى حد ما، دون أن ندخل، لكنني لا أرى منظمة أخرى لديها استراتيجية أو رؤية مماثلة. إن إدارة الأزمات يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع التخطيط الاستراتيجي والعمليات الاستراتيجية. وفقط عندما نتفق على رؤية مشتركة، يمكن أن يكون هناك تماسك وكفاية في الأدوار التي تؤديها العناصر الفاعلة الدولية الحالية العديدة، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاق الاستقرار ومؤتمر تنفيذ السلام.

ثالثا، لست بحاجة إلى زيادة التأكيد على أهمية المشاركة النشطة من جانب هذا المجلس في أي استعراض للتخطيط والوجود والعمليات الطويلة الأجل في البوسنة والهرسك. وإذا كان من المقرر أن تجرى مناقشة دولية جديدة بشأن البلقان، كما اقترح البعض، ينبغي ألا تكون بشأن كيفية إعادة رسم الخرائط؛ إنها ينبغي أن تكون بخصوص ما هو مطلوب لإنهاء العمل وبخصوص كيفية تنظيم جهودنا وجعلها أكثر كفاية لتحقيق هذه الغاية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أعرب عن التحية للنساء والرجال المتفانين في الخدمة والعاملين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أشكر جميع الدول التي وضعت مواطنيها تحت علم الأمم المتحدة في البوسنة. إن ٩٥ دولة ممثلة في البعثة، من بينها ١٣ عضوا في مجلس الأمن. وهؤلاء الأفراد خير مثال لما يمكن أن تقوم به النساء والرجال من ذوي النوايا الحسنة من مختلف الدول والمجموعات العرقية خدمة لقضية السلام. وأشكر مجلس الأمن على تأييده.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص على هذه الإحاطة الإعلامية العميقة المثيرة للتفكير بشكل غير عادي، التي أعتقد أنها تضع إطارا مثيرا للاهتمام بشكل كبير ننظر فيه إلى مستقبل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومستقبل البوسنة والهرسك، إلى جانب التقدم الذي تحرزه البعثة والمشاكل التي لا تزال قائمة.

نحن، بطبيعة الحال، نؤيد تجديد الولاية لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، كما يوصي الأمين العام. من الواضح أن

البعثة تحقق نتائج في ظروف لا تزال صعبة، كما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، لكنها تحقق النجاح في تعزيز إنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات بشكل فعال وديمقراطي متعدد الأعراق، وهذه مسائل أساسية بالنسبة للمستقبل. ومما شجعني بشكل خاص الملاحظات المتعلقة ببعثات تقصي الحقائق والمصالحة، وتعليقات السيد كلاين البليغة بشأن ضرورة مواجهة التاريخ للتعامل مع المستقبل. وهذا درس ينبغي تعلُّمه ليس في البوسنة فحسب وإنما في أماكن أخرى كثيرة.

ولقد تم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة في الماضي القريب، وأريد مجرد ذكر بعض منها نرى أنها ذات أهمية خاصة.

أولا، نلاحظ التقدم المحرز بشأن قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة - خفض قوة الشرطة البوسنية إلى مجرد نصف حجمها السابق ثم تدريب هؤلاء الأفراد على الممارسة الديمقراطية لعمل الشرطة.

كذلك يسعدنا التقدم الذي أحرز بشأن دائرة حدود الدولة. ونعتقد أن هذه هي خطوة هامة جدا إلى الأمام، وحقيقة أن الدائرة تعمل بفعالية مما يزيد من شعورنا بالتشجيع.

كذلك نريد الإشادة ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على إنشائها فرقة عمل مشتركة بين الكيانين والمعنية بالهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة، وعلى عملها مع المنظمة الدولية للهجرة لإعادة النساء اللائى تم تهريبهن إلى البوسنة بغرض البغاء إلى أوطانهن.

كذلك أود أن أذكر، ردا على نداء السيد كلاين، أننا نؤيد تعيين مفوضي شرطة محترفين وغير سياسيين على مستوى المقاطعة، ونشجع البعثة على المضي قدما في هذا الشأن. وسوف نقدم كل ما بوسعنا من تشجيع.

وأخيرا، تؤيد الولايات المتحدة الإنهاء الفعال وفي الوقت المناسب لولاية البعثة الأساسية، والتي يزمع السيد كلاين استكمالها قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأحطت علما أيضا أن الظروف التي شرحها ستسمح بتنفيذ هذا الجدول الزمني.

ونحن نحث البعثة على مواصلة تطوير مهمة قوة الشرطة الدولية للسماح بالخفض التدريجي لحجم قوتها، إلى الحد الممكن، بينما نمضي نحو إنهاء الولاية.

والأهم عندما أفكر في نهاية عام ٢٠٠٢، أنني أهيب بكل أعضاء المجلس والحكومات الحاضرة هنا اليوم أن يلتفتوا إلى تعليقات السيد كلاين حول الحاجة إلى التخطيط المسبق وضمان التعاون الدولي والإقليمي الأكثر فعالية بقدر الإمكان، لأن هذا سيكون بالفعل أمرا أساسيا ليس في تحقيق ذلك الهدف فحسب، بل وفي تحقيق الطموحات التي حددناها لأنفسنا عند تأييدنا لاتفاقات دايتون ودعمنا للبوسنة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا دون تحفظ البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم للسويد باسم الاتحاد الأوروبي. وأود مجرد إضافة بضع ملاحظات أخرى من منظوري الوطني.

أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان بول كلاين، على استكماله تقرير الأمين العام الممتاز بتقديم تعليقات - وهي كالعادة تعليقات لم تكن دقيقة وقاطعة فحسب، بل أيضا مفعمة برؤية صادقة للأهداف التي يجب أن نحققها على المدى الطويل، كما أشار للتو السفير كننغهام.

وأود أيضا الإعراب للسفير كلاين عن ارتياحنا الكامل للعمل الرائع الذي يقوم به منذ عامين تقريبا بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

إن أسلوب الممثل الخاص سليم. فقد وضعت البعثة لنفسها أهدافا واضحة تماما وحددت السبل والوسائل الكفيلة بتحقيقها. وهى تقدم تقارير بانتظام وشفافية حول كل العقبات التي تواجهها في تنفيذ ولايتها وتطلعنا على الجهود التي تبذلها للتغلب عليها.

وفي الميدان، يوّظف السيد كلاين كل طاقته ومهارته لتحقيق النجاح لمهمته. ونود أن نشجعه بكل حرارة وأن نشكره على عمله النموذجي.

جرت عدة أحداث منذرة بالخطر في الأشهر القليلة الماضية شكلت تحديا للشرطة في البوسنة والهرسك. أولها كان انشقاق زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذين حاولوا تحريض الشرطة الكرواتية البوسنية على خرق اتفاقات دايتون. وبعد ذلك، جاءت أعمال الشغب المدبرة في بانيا لوكا وتريبينيي ردا على تعمير المساجد لتشكل تحديا جديدا، مما برهن على الافتقار إلى أداء العمل بصورة مهنية، وقبل كل شيء على عدم الاحترام للمؤسسات وللشرعية من جانب قيادة الشرطة الصربية البوسنية.

ولقد تصرفت البعثة، مع الممثل السامي وقوة تحقيق السلام، فردت بأنسب أسلوب: أنهت على الفور سلطة مرتكبي هذه الانتهاكات الخطيرة لنص وروح اتفاقات السلام.

وإلى جانب الجزاءات التي يمكن تطبيقها بموجب المرفق ١١ لاتفاقات دايتون، نجد أن السفير كلاين محق في تشديده أيضا على الحاجة إلى توفير التدريب المناسب للشرطة البوسنية وتحسين مواردها المالية والمادية. وتتخذ البعثة خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. ويجب أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة في هذا الصدد، إلا أن السلطات السياسية البوسنية لا يمكنها التهرب من مسؤولياتها. ومن خلال التشجيع الرسمي والمخلص لمحاربة الفساد والجريمة المنظمة، وبتشجيع استقلال القضاء، وباتخاذ كل إجراء سياسي لتعجيل عودة جماعات الأقلية، سيقدم الزعماء البوسنيون إسهاما في إنشاء قوة شرطة عصرية، تنسجم أكثر مع المعايير الأوروبية.

علاوة على ذلك، لكي يعزز المجتمع الدولي تنسيق وفعالية أنشطته المدنية قام بدعوة الممثل السامي، بالاتفاق مع البعثة، إلى تقديم مقترحات. ونأمل أن تبدأ عملية إعادة الهيكلة، التي وصفها السفير كلاين بالتفصيل، في أقرب وقت ممكن.

ولقد استمعنا باهتمام كبير إلى الملاحظات التي قدمها الأمين العام وممثله الخاص بشأن التوقعات السياسية في البوسنة والهرسك وفي منطقة البلقان برمتها.

وكما يشير تقرير الأمين العام، يبدو أن بعض الناس يعتقدون أنه يمكن تغيير الحدود والمؤسسات الديمقراطية إذا كان التدخل المتعمد للإعاقة والعنف على درجة كافية من القوة لإضعاف العزيمة الدولية. ويجب أن يدرك هؤلاء الأفراد أنه لابد من احترام اتفاقات دايتون، وأنها ستحترم. ليس هناك مستقبل للمتطرفين، أيا كان أصلهم. ولن تتمكن البوسنة والهرسك من التقدم في عملية تقاربها مع أوروبا إلا من خلال الاحترام لميثاقها وتعزيز مؤسساتها المركزية.

ولن يسمح المجتمع الدولي بصرف انتباهه عن تحقيق طموحاته في المنطقة، مثلما ذكّرنا الأمين العام باقتدار شديد. إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، المجتمعين في غوتيبورغ، حتى ونحن نتكلم الآن، عازمون تماما على أداء دورهم في تحقيق هذه الأهداف. هذه هي الرسالة نفسها التي سيبعث بها مجلس الأمن بوضوح أثناء زيارته القادمة إلى كوسوفو.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن، أيضا، ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، ولرئيس

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كلاين، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره. ونؤيد توصيته بتمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة عام آخر.

ونتفق على الخفض المقترح، كما هو محدد في التقرير، لقوام قوة الشرطة الدولية إلى ٨٥٠ ١ فردا.

نثني على العمل الذي قام به السيد كلاين والبعثة التي يرأسها وهي بعثة تهدف إلى تنفيذ جوهر ولاية البعثة في نهاية ٢٠٠٢، تبعا لخطة تنفيذ البعثة من أجل الاستمرار في التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون وبحيث لا يمكن عكس مسار العملية السلمية في البوسنة والهرسك. وما برح الاتحاد الروسي يعتقد بأن أساس الاستقرار في البوسنة والهرسك هو اتفاق دايتون السلمي. وقد مكّن توقيع تلك الاتفاقية منذ أكثر من خمس سنوات مضت من الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتعارضة أحيانا لشعوب البوسنة الثلاثة ودول الجوار، وبشكل خاص يوغوسلافيا وكرواتيا، ومن وضع القاعدة لدولة بوسنية على أساس قيام كيانين يتمتعان بحقوق متساوية وثلاثة شعوب تشكل دولا.

إن المحاولات الرامية إلى تعديل دايتون يمكن أن تفسد توازن المصالح وتسبب توترا جديدا ليس في داخل البوسنة والهرسك فقط بل خارج البوسنة والهرسك. ومن ناحية أخرى، فإن الاستناد على أساس دايتون الراسخ، وقرارات مجلس الأمن وغيرها من الصكوك الدولية الهادفة إلى حل مشكلة البوسنة والهرسك ستؤدي إلى التقدم. وسيعني ذلك مواجهة تحديات تدعيم دولة متعددة الأعراق واحترام حقوق جميع شعوب الدولة وتحقيق مصالحة حقيقية وإعادة إعمار فعالة لمرحلة ما بعد الصراع. إننا على قناعة بأن ذلك سيكون أساس نشاطات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ويستمر الوضع في ذلك البلد في تسبيب القلق. وبالرغم من النصر الذي أحرزته القوى السياسية المعتدلة في انتخابات الخريف الماضي في كلا الكيانين، فإن الجماعات القومية، وبشكل خاص تلك التي تجمعت في التحالف الكرواتي الديمقراطي، ترفض المشاركة في تنفيذ نتائج الانتخابات وتقاطع أغلبية المؤسسات على مستوى البوسنة والهرسك، وعلى مستوى الكيان.

ونشعر بالقلق الكبير إزاء محاولة إعلان حكومة كرواتية متمتعة بالحكم الذاتي في مناطق معينة من الهرسك. ونندد بأية مظاهر متطرفة وبالعنف ذات الدوافع الإثنية. ونلاحظ في هذا المجال بقلق ازدياد تواتر أعمال العنف ضد اللاجئين وضد إعادة إعمار المراكز الدينية التاريخية. ومن الضروري التأكد من قيام القوى السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك من تحمل مسؤوليتها في مصير بلدها. يجب رفع مستوى التعاون بين الكيانين في البوسنة والهرسك، أي بين الكيانين نفسيهما في إطار هيئات الدولة البوسنية بكاملها وبين الكيانات، والهياكل الدولية في الدولة، وبشكل خاص الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة بشكل عام.

نرحب بتدعيم العلاقات الثنائية للبوسنة والهرسك مع كرواتيا ويوغوسلافيا، وتعاونهما في تنفيذ اتفاق السلام الذي يحظى بأهمية خاصة في زيادة تنمية المنطقة والتعاون السياسي والاقتصادي طبقا لمبادئ السيادة ووحدة الأراضي وحرمة حدود البوسنة والهرسك وغيرها من الدول في المنطقة.

ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحقيق برنامج عمل محدد للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وإنشاء آلية فعالة للتعاون في الميدان من أجل تنسيق أفضل، وتفاعل في تحقيق مواجهة التحديات التي يواجهونها، حيث

تلعب الأمم المتحدة الدول الرئيسي. والاتحاد الروسي مستعد للمساهمة على نحو بناء لحل المشاكل العالقة في جدول أعمال البوسنة والهرسك لإقامة دولة البوسنة والهرسك المتحدة والمتعددة الأعراق، والديمقراطية، والتي تتضمن مشاركة بعثة الأمم المتحدة في تلك البلد، وقوة الشرطة الدولية التي تم نشرها تحت رعايتها.

السيد مجدوب (تونس) (تحدث بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر السيد جاك - بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، لإحاطته الرائعة حول بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهذه الإحاطة تكملة مناسبة لتقرير الأمين العام حول التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك.

وتلحظ تونس برضى التطورات الإيجابية بشكل عام، ونرحب بشكل خاص بالتحسن الهام في الأوضاع الأمنية، والفضل يعود بشكل خاص إلى المصالحة الإثنية بين المجتمعات البوسنية.

وعلى أية حال، وعلى الرغم من النجاح في عدد من النواحي التي وفرت أساسا لمؤسسات فعالة، وديمقراطية ومتعددة الأعراق، نعتقد بأن الطريق إلى إحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك لا يزال بعيدا ويتطلب التزاما ثابتا وتصميم المجتمع الدولي لمعالجة جميع العقبات ودعم سكان البلد في جهودهم لبناء مجتمع بوسني جديد.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن أي انسحاب مبكر لا يعتمد على تقييم موضوعي للمخاطر يمكن أن يؤدي إلى تداعي كامل البناء. ولا تستطيع تحمل فشل ضخم كهذا في البوسنة والهرسك بعد التزام طويل استمر لمدة ستة أعوام. إن من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار الوضع في البلقان بشكل عام وقدرة المجتمع البوسني لحكم نفسه مهما كانت سياسة استراتيجية الخروج.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن أسئلة ذات أهمية خاصة في رأينا للتأكد من الاستقرار في البوسنة والهرسك.

أولا، بينما نرحب بالنتائج المشجعة التي تم تحقيقها في مجالات قوة الشرطة تبعا لمعايير دولية في الاستقامة الشخصية، والكفاءة المهنية، وكذلك تنظيم هيكل ملاك الموظفين وإدارة الموارد. ويجب أن نشدد على أن نجاح العملية يتوقف بشكل كبير على رؤية شاملة لعمل الشرطة. ولا بد من إزالة جميع الاعتبارات السياسية، أو المتحزبة، أو الإثنية التي يمكن أن تعرقل الإصلاح وإعادة الإعمار.

وعلاوة على ذلك، لا بد من زيادة إشراك الأقليات العرقية في قوات الشرطة المحلية. ونرحب في هذا الصدد بالحملات الرامية إلى زيادة التوعية بقواعد السلوك التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين المواطنين والشرطة. ونؤيد قرار بعثة الأمم المتحدة بتشديد العقوبة على الجرائم العرقية. فهذه الجرائم تشكل خطرا حقيقيا على قيام المجتمع المتعدد الأعراق في البوسنة، وتقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق مصالحة دائمة بين الطوائف العرقية.

وثانيا، إن وفد بلادي يؤيد جهود الإصلاح القضائي التي تضطلع بها البعثة. ولا بد أن يكون النظام القضائي مستقلا، ونزيها، وغير قائم على التمييز بالنسبة لكل سكان البوسنة. ولا بد للمدعى عليهم أن يتمتعوا بالضمانات القانونية أثناء المحاكمة، وأن يكونوا على اقتناع بنزاهة الأحكام التي يصدرها القضاة. ونعتقد أنه بعد أن تترسخ الثقة، سيكون من السهل تحقيق التعايش بين الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك. وهنا نرحب بخطة إنشاء دائرة لشرطة المحاكم، والتي سيتم تزويدها بآليات لحماية القضاة والشهود. وسيكون لهذه الخطة؛ بالتأكيد أثر إيجابي على استقلال القضاء.

وثالثا، نود أن نثني على أنشطة دائرة شرطة الحدود. وعلى عاتق هذه الشرطة تقع مسؤولية جسيمة في جميع الميادين ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالمخدرات، والتهريب، والهجرة غير القانونية. وتتزايد أهمية دورها من حيث أنه سيصبح مثالا لنجاح النموذج المتعدد الأعراق الذي ندعو إليه في البوسنة والهرسك.

ورابعا، يود وفد بلادي أن يشيد بوكالات الأمم المتحدة على إسهامها في جهود إعادة البناء في البوسنة والهرسك. ونرحب بصورة خاصة بالمساعدة التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى اللاجئين والنازحين عند عودتهم. كما أن الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لا يقل أهمية ويستأهل دعمنا. وهنا نثني على جهود هذه المنظمة من أجل إقامة الحوار والتعاون بين الطوائف الدينية. ونرحب كذلك بخطة العمل من أجل الأطفال التي أعدتها الدولة البوسنية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ويؤيد وفد بلادي التوصية الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير الأمين العام، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يتقدم وفد الصين بالشكر للأمين العام على تقريره، ونشكر السيد جاك بول كلاين على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها.

خلال الأعوام الأخيرة، حققت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقدما في عدة مجالات مثل إصلاح الشرطة والتدريب. والنظام القضائي. كما أنشأت البعثة آلية لإدارة الموارد الداخلية. وإننا نعرب عن الترحيب بهذه التطورات، ونعتقد أنها ستوفر أساسا جيدا لإعادة البناء والتنمية لأجل طويل في البوسنة والهرسك. وفي مناسبات عدة، شارك أعضاء وحدة شرطة البوسنة والهرسك الذين تعهدتهم البعثة بالتدريب، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق أخرى. وذلك مثال آخر يدل على نجاح الجهود التي تبذلها البعثة.

إن تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كلاين يوفران معلومات قيمة بشأن تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك؛ وهي معلومات جديرة باهتمامنا وتستحق دراسة جادة. ويتشابه العديد من المشاكل التي تواجهها البوسنة والهرسك مع المشاكل التي تعانيها أجزاء أخرى من منطقة البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. لذا، تكتسب هذه المشكلات أهمية عالمية. وبهذا المعنى، فإن البوسنة والهرسك هي في واقع الأمر موضع اختبار.

ونسجل أيضا أن بعثة الأمم المتحدة قد واجهت بعض الصعاب العملية في أداء مهمتها، وعلى سبيل المثال في جهودها من أجل تجنيد وتدريب أفراد الشرطة من الأقليات العرقية، وفي عودة اللاجئين وفي مجال المصالحة الوطنية. و لم يكن التقدم الذي تحقق في هذه المجالات مرضيا. ومع أن الحرب قد وضعت أوزارها قبل نحو ست سنوات، إلا أن أحداث العنف التي وقت مؤخرا في موستار وبانيا لوكا تشير إلى أن الجراح التي خلفتها هذه الحرب لم تندمل بعد. والطريق إلى المصالحة الوطنية والاندماج لا يزال طويلا، مما يتطلب جهودا طويلة الأمد ومثابرة من المجتمع الدولي.

وإننا نؤيد التوصية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك سنة إضافية. ونأمل، ونثق، بأن تواصل هذه البعثة بقيادة السيد كلاين، عملها بنهج عملي وتفاعلي مما سيؤدي بها تدريجيا إلى بلوغ أهدافها.

والصين تؤيد عملية السلام في البوسنة والهرسك. وقد أوفدنا عددا من أفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين المدنيين للمشاركة في عمل البعثة. ونسجل أيضا أن الأمانة

العامة والسيد كلاين قد عرضا علينا احتياجاهما؛ وسوف نعكف على دراستها.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سوف أتوخى الإيجاز، أولا، لأن رئاسة الاتحاد الأوروبي، ممثلة في شخص ممثل السويد، ستدلي ببيان في وقت لاحق من هذه المناقشة، وثانيا، لإنني أرى أنه سيكون أمرا زائدا على الحاجة أن أثقل على المجلس، مرة أخرى، بقائمة الشواغل العامة التي غدت واضحة تماما نتيجة لهذا النقاش، والتي نتشاطرها جميعا.

وأود أن أشكر السيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية المهمة والمفيدة والشاملة التي قدمها اليوم. والنقاط العامة التي طرحها بشأن النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء منطقة البلقان قد سجلناها باهتمام كبير. وأعرف أن بعضها سيناقش في اجتماع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام الذي سيعقد في استكهولم في الأسبوع القادم. واعتقد أنها نقاط جديرة بأن نفكر فيها جميعا.

وثانيا، أعتقد أنه يجدر بنا أن نؤكد من جديد على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، كما فعل السفير لفيت وآخرون صباح هذا اليوم. هذا هو النجم الذي ينبغي أن نهتدي به، وألا ندعه يغيب عن أنظارنا كما ينبغي ألا نلقي بالظلال عليه.

وأود كذلك أن أقول إن المملكة المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وهو التمديد الذي أوصى به الأمين العام، ونحيط علما بكلام السيد كلاين من أن البعثة تهدف إلى إتمام ولايتها الأساسية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام القادم. ولكن يهمني أن أسمع أي شيء آخر قد يرغب في قوله في هذه المرحلة، أو بعدها، بشأن موعد وكيفية حكم البعثة بالضبط على ما إذا كان هذا الهدف ممكن التحقيق.

وأود أن أثني على جهد البعثة وعلى صفاء تفكيرها حتى الآن؛ لكن ما هي المعايير، وكيف يمكن قياسها، ومتى سنسمع عن نتائج تلك المقاييس؟ وعندما يجري القيام بذلك على النحو المناسب، سيكون نهجا مثاليا لتصرف أية بعثة للأمم المتحدة. وكما قلت، أود أن أؤيد أسلوب العمل الذي اتبعه الممثل الخاص في هذا المجال حتى الآن.

وإذ أتناول بعض مجالات العمل المتبقية التي أشار إليها الممثل الخاص هذا الصباح، أود أن أؤيد، بشكل خاص، كما فعل آخرون، أهمية إنشاء قوة شرطة ليست لها توجهات سياسية. وكما فعل السفير كننغهام، أريده أن يعرف الممثل الخاص السيد كلاين أنه يحظى بتأييدنا الكامل بشأن مسألة تعيين مفوضي شرطة مهنيين ليست لهم توجهات سياسية على مستوى الإقليم.

لكنني أهتم بالاستماع إلى أية أفكار أخرى قد تكون لديه بشأن مجالين آخرين هما: أولا، ضرورة تحسين القدرة على السيطرة على جماهير الناس؛ وثانيا مشكلة التمثيل الضعيف للأقليات في قوة الشرطة، مع أنه كان حسنا أن نعلم من إحاطته الإعلامية أن أرقام الأقليات، في بعض المناطق على الأقل، في تحسن.

أود أيضا أن أُبرز، كما فعل السيد كلاين، الأهمية القصوى لتناول الأعمال العرقية التي ترتكب بدافع عرقي والجرائم المتعلقة بعودة اللاجئين. وكما قال، فإن أرقام العائدين في تزايد، وهذا نبأ طيب فعلا. وكما قال أيضا، فإن أعداد الجرائم المرتكبة حتى الآن منخفضة بشكل يستحق الثناء. لكنني أعتقد أن هذا مجال ينبغي أن نُبقي الضوء مسلطا عليه بعناية فائقة. ومن ناحيتنا، سنفعل ذلك خلال ما تبقى من العام.

وأخيرا، أود أن أرحب باتفاق الأمم المتحدة بضم مقار أفرقة خبراء الاتحاد الأوروبي المعنيين بالهجرة غير

القانونية. إن العمل الذي جرى القيام به في هذا الشأن مشجع للغاية، كما هو الحال بالنسبة للإجراء الذي اتُّخذ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر. ونحن نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر، ودعمنا الثنائي ومبادرة الاتحاد الأوروبي يعكسان التزامنا بالدور الحاسم الذي تقوم به إدارة حدود الدولة في تعزيز دور الدولة في هذا المجال وفي مكافحة الجريمة المنظمة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص السيد كلاين على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده النشطة بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

إن النرويج ترحب بخطة تنفيذ ولاية البعثة وإسهامها الهام في تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نثني على البعثة وعلى فرقة عمل الشرطة الدولية لإحرازهما تقدما طيبا في مجالات إصلاح الشرطة وإدارة حدود الدولة وحكم القانون.

ولا تزال النرويج ملتزمة بدعم جهود البعثة للوفاء بمهامها الجوهرية بحلول ٢٠٠٢. ولذلك فإننا نؤيد تمديد ولاية البعثة لعام آخر، كما أوصى الأمين العام.

ولا بد لنا أن نتيح للبعثة الوقت والموارد لمواجهة التحديات المتبقية. إن تمثيل الأقليات في قوات الشرطة المحلية منخفض جدا. وهناك ضرورة مستمرة لتدريب وإمداد شرطة الكيان وشرطة حدود الدولة بالمعدات. والمتابعة القضائية تتطلب المزيد من الاهتمام. وشرطة البوسنة والهرسك ونظامها القضائي ما زالا يتطلبان الدعم والرقابة الدوليين، لكن المسؤولين المحليين ومسؤولي الكيان ومسؤولي الدولة يجب أن يتحملوا المسؤولية الرئيسية عن ضمان إحراز التقدم في جهود الإصلاح، التي هي حيوية لتطوير مجتمع ديمقراطي. وترسيخ حكم القانون شرط مسبق للسلام الذاتي المستدام.

ولقد كانت النرويج من بين المساهمين الرئيسيين في جهود بناء السلام الدولية الشاملة في البوسنة والهرسك. وسنواصل تقديم المساعدة. لكننا نتوقع من القادة المحليين أن يقوموا بدورهم بشكل متزايد بالتعاون مع الوكالات الدولية العاملة في الميدان.

ويجب على المجتمع الدولي أن ينخرط بطريقة أكثر تنسيقا وتوحيدا في البوسنة والهرسك. ونحن نود أن نرى تعاونا محسَّنا بين الممثل الخاص للأمين العام، والممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكل المنظمات الأخرى التي لها أدوار هامة تقوم بها في تنفيذ اتفاق السلام. ويجب أن نضمن أن تكمل كل منها الأخرى، بدلا من أن تنافسها.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في البوسنة والهرسك، ترحب النرويج بتشكيل حكومات غير قومية على مستويَي الدولة والكيان في أعقاب الانتخابات العامة عام ٢٠٠٠. ومما يشجعنا النهج البنَّاء لحكومة ماتيك، والعلامات المشجعة الأخرى. وتشير الأنباء إلى زيادة كبيرة في عودة الأقليات إلى البوسنة والهرسك وفي داخلها. وهذه العودة تحدث بالرغم من الجهود المستمرة من قوى قومية لوقف عملية العودة. والنرويج تثني على شجاعة العائدين وتعرب عن تقديرها للجهود المتفانية التي تبذلها فرقة عمل الشرطة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأطراف الأخرى المشاركة.

ومن غير المقبول أن تواصل العناصر القومية والإجرامية عرقلة عودة الأسر إلى ديارها الشرعية. وفي بعض الحالات، هذه هي نفس العناصر التي شاركت في التطهير العرقي خلال الحرب البوسنية. وهذا يبرز ضرورة مواصلة المطالبة بأن تتعاون كل الحكومات المحلية وحكومة الكيان وحكومة الدولة في البوسنة والهرسك تعاونا تاما مع المحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتصرف بتصميم أكبر للتعامل مع هذه المسألة.

والنرويج تدين المحاولات التي يبذلها المؤتمر الوطني الكرواتي لإنشاء كيان كرواتي في داخل البوسنة والهرسك، وكذلك العنف الذي مورس بمقاصد عرقية مؤخرا في موستار، وتريبينيي وبانيا لوكا. وهذه الحوادث تبين أن القوى القومية لا تزال نشطة ولا تزال مستعدة وراغبة في إثارة العنف وفي تقويض اتفاق السلام.

وتؤكد النرويج على المساهمة الهامة التي يمكن للبلدان المجاورة أن تقوم بها في تعزيز الاستقرار، وحكم القانون والديمقراطية في البوسنة والهرسك. فالتوتر العرقي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، والهجرة غير القانونية وزعزعة الاستقرار السياسي أمور لا يمكن التعامل معها بشكل كافٍ إلا في إطار إقليمي وعن طريق نهج دولي موحد. والاتفاقات الثلاثية بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة، التي عملت البعثة على التوصل إليها، وإنشاء مكتب في سراييفو يمثلان خطوتين إيجابيتين للغاية في هذا الشأن.

ونحن نأمل أن تلتزم الحكومات الديمقراطية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالمزيد من المصالحة، والتعاون وعلاقات حسن الجوار، على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة كل دولة ووحدة أراضيها.

ولقد حدثت بالفعل بداية مبشرة بالخير. ومن الأمور الحاسمة الآن بالنسبة للمجتمع الدولي أن يواصل مسيرته ويساعد دول المنطقة في إيجاد حلول مستدامة تعزز الديمقراطية، والاستقرار وإعادة الاندماج، وتمنع ارتكاب المزيد من أعمال العنف والتفكك.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد كلاين على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي وافانا بها، وأن أرحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الأخيرة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كلاين، فقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مزيدا من التقدم في مساعدة شعب البوسنة والهرسك على تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام برمته. ونشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية، ونثني على الجهود التي يبذلها السيد كلاين وموظفو البعثة بغية وضع إطار استراتيجي شامل يستهدف إتمام الولاية الأساسية للبعثة بنجاح بنهاية عام ٢٠٠٢.

وما زلنا نقدر عاليا أنشطة قوة الشرطة الدولية، باعتبارها جوهر هذه البعثة، لإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها ودعم إنشاء نظام عدالة جنائية، وإرساء مؤسسات إنفاذ القانون بشكل فعال. أما بالنسبة لإصلاح الشرطة، فإن وفد بلادي يشعر بالارتياح لإتمام عملية تسجيل جميع موظفي الشرطة في أيار/مايو ٢٠٠١، مما ساعد على نجاح الهدف الأساسي لتحول الشرطة، أي لضمان أن يكون جميع موظفي إنفاذ القانون مستوفين للمعايير الدولية للنزاهة الشخصية والكفاءة المهنية.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الشرطة، فإننا نرحب بعدد من المشاريع المحددة الأهداف، والتي صممت من أجل معالجة القدرة التنظيمية لمؤسسات إنفاذ القانون وإنشاء دائرة لا سياسية للشرطة بما في ذلك مشروع ”إدارة المديرين“ ومشاريع مفوضين الشرطة. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لمنع أي محاولات للتدخل السياسي في تنفيذ هذه المشاريع، أمر يستحق الثناء.

وفي مجال التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية، فإن وفد بلادي يشعر بالارتياح للنجاح الأولي في إقامة دائرة لشرطة المحاكم لتكون قوة شرطة اتحادية متعددة الأعراق. كما نلاحظ بارتياح ذلك التقدم الكبير الذي أحرزته البعثة في إنشاء دائرة حدود الدولة باعتبارها مؤسسة متعددة الأعراق لإنفاذ القانون على مستوى الدولة. والإنجازات التي حققتها هذه المؤسسة في مكافحة المهربين، ومصادرة السلع المهربة ووقف الهجرة غير المشروعة إلى البلدان الأوروبية، جديرة بالإشادة تماما.

وإن استمرار عودة النازحين واللاجئين بأعداد كبيرة يعد دليلا حيا كذلك على النتائج الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحسين الظروف اللازمة لتوفير أسباب الحياة لهؤلاء العائدين، بما في ذلك من خلال تنفيذ التشريعات المتعلقة بالملكية. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا الميدان.

ولئن كنا نستعرض التقدم الجديد بالإشادة الذي حققته بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة قيد النظر، إلا أنه لا يسعنا إلا أن نشير إلى بعض التطورات الخطيرة التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة، لا سيما في الجزء الكرواتي من الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء المواجهة المستمرة بين المجتمع الدولي والأحزاب القومية الكرواتية الموحدة تحت لواء المؤتمر الوطني الكرواتي، والتي أدت إلى مصادمات مع قوة تثبيت الاستقرار في موستار ومناطق أخرى في نيسان/أبريل. وفي رأينا، أن أية محاولات من القوى القومية الكرواتية لإنشاء هياكل حكم ذاتي وإضعاف عمل جيش وشرطة الاتحاد، أمر غير مقبول، إذ أنها تتناقض مع اتفاق السلام ودستور البوسنة والهرسك.

ونحن نشعر بالقلق كذلك إزاء مظاهر التطرف، والتعصب القومي والديني وأعمال العنف ضد الموظفين الدوليين والتي وقعت في تريبينيا وبانيا لوكا في أيار/مايو. ويجب إدانة كل هذه الأعمال بقوة. ولقد كانت التدابير التي طبقها الممثل السامي وبعثة الأمم المتحدة في ظل هذه الظروف، تدابير كافية تماما. وهذه الأحداث المؤسفة قد دللت بوضوح على أنه، بعد نحو ست سنوات من الجهود الدولية في البوسنة، ما زال الطريق أمامنا طويلا لضمان أن تصبح عملية المصالحة وبناء دولة مشتركة في هذا البلد، عملية مستدامة ولا رجعة فيها.

وفي ذلك السياق، نشاطر السيد كلاين رأيه فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء مناقشة جديدة من أجل وضع استراتيجية واضحة للخروج فيما يتعلق بالبوسنة، على أن تشارك فيها كافة الأطراف والآليات الدولية مع ضرورة تقسيم العمل فيما بينها بشكل واضح. وأعتقد أن هذه المناقشة تكتسب أهمية إضافية في ضوء خطة البعثة لإتمام ولايتها الرئيسية بنهاية عام ٢٠٠٢.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني في سياق أوسع. فنحن على اقتناع بأن إقامة علاقات حسن الجوار وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية في المنطقة مطلبان أساسيان لتحقيق تحول ناجح للبوسنة والهرسك إلى بلد ينعم بالاستقرار والرفاه، كيما تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، نعتقد أن التغيرات السياسية الأخيرة في جمهورية كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - وقد وقّعت كلتاهما على اتفاق دايتون للسلام - تسهم بشكل إيجابي في العملية المستمرة في البوسنة والهرسك. ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن البيان المشترك الذي صدر عن كل من رئيسي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا في إطار مؤتمر قمة مبادرة دول وسط أوروبا المنعقد في إيطاليا مؤخرا، قد أكد من جديد على التزام الرئيسين بنص وروح

اتفاق دايتون للسلام والاحترام الكامل للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها.

ونرحب بإبرام الاتفاق الثلاثي لمكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة، والذي توسطت فيه البعثة، وكذلك إقامة مجلس الدولة المشترك على مستوى رؤساء الدول بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، الأمر الذي أكد على الإرادة المشتركة لهاتين الدولتين من أجل تطوير حوار مفيد. ومن شأن هذه الأحداث أن تعزز اقتناعنا بالآفاق الإيجابية للبوسنة والهرسك في الإطار الأوروبي. ونأمل أن يؤدي اعتماد مشروع قانون دائم بشأن الانتخابات إلى فتح الباب أما عضوية البلاد في مجلس أوروبا والمؤسسات الأوروبية الأخرى.

وأخيرا، نعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الباقية متمثلة في المصالحة العرقية، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإعادة البناء الاقتصادي وتنفيذ حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، لا يزال دورا أساسيا. وإزاء هذه الخلفية، فإن وفد بلادي يؤيد تماما توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة ١٢ شهرا أخرى.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون للممثل الخاص جاك بول كلاين على إبلاغنا بآخر التطورات في البوسنة والهرسك وعلى رسالته الواضحة للغاية فيما يتعلق بالمستقبل. ويسعدنا التقدم الذي يجري إحرازه في خطة تنفيذ الولاية ونود أن نشيد به وبزملائه في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على جهودهم التي لا تكل لجعل ذلك ممكنا. والمواعيد التي حددت والأهداف الرئيسية المعلنة توفر لنا مؤشرات يمكننا أن نقيس بها تقدمنا وأن نجري التعديلات حيثما دعت الضرورة ونتطلع إلى ثمرات هذه المبادرة.

ونلاحظ من التقرير الموسع المعروض علينا أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تحرز تقدما سريعا في بعض المجالات وتقدما تدريجيا في مجالات أخرى. ونحن واثقون من أن البعثة، مع استمرار الدعم العالمي، ستتمكن من إكمال مهامها الأساسية في الموعد المستهدف لها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وكما يخلص الأمين العام بلباقة في تقريره، فإن استقرار وإنعاش المنطقة بأسرها يتوقفان على كيفية مواجهة التحديات. وهذه التحديات — المصالحة العرقية، وبناء المؤسسات الديمقراطية، والتعمير، والإصلاح الاقتصادي، وأهم ما في الأمر، التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان لجميع المواطنين في البوسنة والهرسك — هي تحديات معقدة وتتطلب استمرار التعاون الكامل من المجتمع الدولي. وكما يقول الأمين العام أيضا، إن الفشل في المضي بالمهام إلى نهايتها سيمثل كارثة للمنطقة بأسرها.

وكما أشار السيد كلاين، فإن التعاون الإقليمي، وهو حقيقة جديدة بازغة، يبشر بمستقبل حسن لمنطقة البلقان. وكما تدرك حكومات المنطقة — ولا سيما حكومات كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك — فإن الطريقة الوحيدة المفضية إلى السلم والاستقرار في المنطقة تكمن في تنفيذ التزاماتها بإقامة علاقات ثنائية وإقليمية بناءة تقوم على الاحترام المتبادل والسيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة. وليست هناك طريقة أخرى، والذين يدعون إلى طريق آخر يجب أن يدينهم الجميع.

وكما ذكر وفدنا فيما مضى، فإن القانون والنظام أساسيان لاستمرار الاستقرار في أي دولة. ولذا ينبغي لمبادرات إصلاح الشرطة الموجهة نحو إنشاء قوة فعالة لإنفاذ القانون أن تظل ذات أولوية عالية. ونلاحظ التقدم التدريجي الذي يجري إحرازه في مجال إصلاح الشرطة، والذي ستسهم

مواصلته في إثبات مصداقية عناصر إنفاذ القانون وتمتعها بثقة السكان. ونحن نولي أهمية لاستمرار التركيز على تدريب رجال الشرطة، كما أننا مقتنعون بأن الكفاءة المهنية أساسية لإصلاح الشرطة بصورة معتمدة على الذات. ويجب تعزيز الحياد السياسي والطابع الاحترافي لدى الشرطة والقضاء المحليين والتمسك بذلك. ولذا نؤيد مناشدة الأمين العام للدول الأعضاء تقديم إسهامات سخية للصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة.

ويحدد تقرير الأمين العام بوضوح الآثار الضارة لاستمرار وجود مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم لوائح اتهام في البوسنة والهرسك. ونكرر دعوة وجهناها في الماضي إلى التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقديم مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم لوائح اتهام للمحاكمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متسقا في سعيه إلى وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، في أي مكان من العالم تحدث فيه هذه الأعمال.

ولا يزال يحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، رغم قوى الشقاق، التركيز على تنفيذ ولايتها بالتعاون مع القادة السياسيين الذين اعتنقوا السبيل المؤدي إلى السلام، والمصالحة، والمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة للجميع وبمساعدة أولئك القادة. ونحن نتفق مع قول الأمين العام التالي:

> ”وما الطائفية والانفصال بالسبيل المفضي إلى مستقبل أفضل، بل التعاون والحلول الوسط“. (S/2001/571، الفقرة ٤٥)

وختاما، أود أن أؤكد على تأييد جامايكا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما أوصى بذلك الأمين العام، بغية ترسيخ المكاسب التي تحققت فعلا ولمواجهة التحديات المتبقية.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص جاك كلاين على عرضه الذي أجده شاحذا جدا للأذهان، من حيث التحديات المباشرة وخيارات البوسنة والهرسك في الأمد الطويل. وأعتقد أنه كان بيانا يستحق إعادة القراءة باهتمام.

وسيدلي ممثل السويد بعد قليل ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونحن نؤيده تماما، ولذا سأقصر ملاحظاتي على نقطة أو نقطتين معينتين.

وعلى أساس تقرير الأمين العام، نوافق على أن الديمقراطية والتنمية في البوسنة والهرسك ضروريتان للاستقرار العام في منطقة البلقان. ومع ذلك، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن التحدي القائم هو ليس إقامة مجتمع متعدد الأعراق فحسب، ولكن مجتمع متعدد الأعراق يعترف بالكيانات الثقافية والإثنية التي تتجاوز الحدود الوطنية ويسع تلك الكيانات. وفي هذه المهمة، نحقق بالعديد من الطرق اكتساب أرض جديدة. وهي مفتاح تحقيق المصالحة والسلام الدائم في البلقان ومهمة ينبغي ببساطة أن تستكمل. ومن الأساسي اتباع نهج إقليمي، وتقع مسؤولية على جميع دول المنطقة عن تعزيز علاقاتها فيما بين الدول.

وإننا ندين الأعمال الأخيرة التي قامت بها الأحزاب القومية، التي صعَّدت التوتر العرقي، ونحث كل الأطراف على العمل في إطار المؤسسات القانونية للبوسنة والهرسك لتعزيز مصالحها المشروعة. ويسرنا أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمراقبة تحقيقات الشرطة في العنف الذي وقع بانيا لوكا وتريبيني. وأود أن أسأل السيد كلاين إلى أي مدى يرى أن التهييج السياسي قد ولَّده الذين حققوا مكاسب اقتصادية من عدم الاستقرار الماضي.

وقد أحرزت البعثة قطعا تقدما هاما في إعادة هيكلة وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، ولا سيما الشرطة. ومع ذلك، فإن المشاكل المرتبطة بانخفاض المرتبات، والإسكان، والمتابعة القضائية وانخفاض تمثيل الأقليات مشاكل مقلقة. ومرة أخرى، أود أن أسأل السيد كلاين عما إذا كان هذا أمرا عاما في أنحاء البوسنة والهرسك أم أنه أكثر تميزا في مناطق معينة.

ونرحب كثيرا بما ورد في التقرير عن التقدم المحرز بشأن الهجرة غير القانونية والتهريب. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة اللاجئين والمشردين داخليا. ونسلم بأن تقدما هاما قد أحرز ونحث السلطات في البلد وفي غيره على إحراز المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة وبشأن تنفيذ قوانين حقوق الملكية، وهما أمران كلاهما أساسيان لإعادة الحالة الطبيعية والاستقرار في المنطقة.

ونلاحظ تعليقات السيد كلاين بشأن تقديم مرتكبي جرائم وقعت في ظل الأنظمة السابقة إلى العدالة. ونشجع جميع الأطراف في المنطقة على إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونؤيد، في هذا السياق، جهود قوة تثبيت الاستقرار في القبض على مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم عرائض اتهام.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة عن البوسنة والهرسك. ويود وفدي أيضا أن يشكر السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على الطريقة اللبقة التي عرض بها التقرير المقدم عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وكذلك على إحاطته الشاملة وملاحظاته الصريحة. وأود أن أؤكد للسيد كلاين دعم وفدنا له في المهمة الجليلة التي يترأسها لتنفيذ ولاية البعثة.

وتنفذ بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولايتها بنجاح، بهدف إنشاء الآليات لإنفاذ القانون في البلاد.

إن البرامج الأساسية التي وضعتها البعثة مصممة لكي تحقق سلاما وأمنا دائمين في البوسنة والهرسك. ولا يمكن لوكالات مستدامة لإنفاذ القانون أن تقوم لها قائمة وأن تعمل بأسلوب فعال إلا من خلال هذه البرامج.

ويشيد وفدي بالبعثة على عملها الممتاز في مجال تدريب وإصلاح وإعادة هيكلة الشرطة وجميع موظفي إنفاذ القانون. لقد ظلت البعثة تسهم إسهاما هائلا في إرساء مصداقية للشرطة من خلال تزويدها بالمعايير الدولية للاستقامة الشخصية والكفاءة المهنية، والتي ستكون بدورها عاملا هاما في الحفاظ على القانون والنظام في البلاد.

ومع ذلك، يعترينا القلق إزاء استمرار التدخل السياسي في العمل المهني للشرطة. ونحن ندعو حكومة البوسنة والهرسك، وكذلك مكتب الممثل السامي، إلى إعطاء أولوية لمعالجة مشاكل وضع الإسكان، والأجور المتقطعة والمتدنية، والمتابعة القضائية الفعالة فيما يتعلق بعمل الشرطة.

وليس لدينا شك في أن الشرطة في البوسنة والهرسك قادرة تماما على التنفيذ الناجح لمسؤولياتها في الحفاظ على القانون والنظام في البلاد. ومن المشجع أن نلاحظ أن شرطة البوسنة والهرسك تقدم إسهاما هاما في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

بعد توقيع اتفاق سلام دايتون بأكثر من خمس سنوات، مازال إذكاء نيران الكراهية مستمرا. وبرغم تعمير

المدن والبلدات، تفيد التقارير بأن الريف مازال مليئا بأطلال الدمار الناتج عن القصف. ومازال هناك عدد كبير من السكان مشردين عن ديارهم. ومازالت جمهورية البوسنة والهرسك تناضل لتتعافى من آثار الحرب.

ومما يقلق وفدي أنه لم يتم، حتى الآن، تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية بشأن المساواة بين المواطنين في كل أرجاء البوسنة والهرسك، ولم يتم الاتفاق على قانون دائم للانتخابات. إننا نحث كل المعنيين على التعاون لدفع عجلة هذه العملية.

وعلى نحو مماثل، نطالب جميع الأطراف المعنية بالالتزام الصارم بواجبات اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك واتفاقات دايتون.

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه ينبغي القيام بكل عمل ممكن لمنع أي عمل وطني، بغية ضمان سلامة النسيج متعدد الأعراق للمجتمع في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، ندين بشدة المحاولات الأخيرة لإقامة حكم ذاتي كرواتي في أجزاء من البوسنة والهرسك، وكذلك أحداث العنف الجماعية من جانب صرب البوسنة.

ومن المنطلق ذاته، ندعم التدابير التي تستهدف مكافحة التهريب عبر الحدود والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والهجرة غير القانونية. ومما لا شك فيه أن كل هذه الإجراءات ستوجد مناخا أفضل لتسهيل عودة اللاجئين، الذين عبّروا بوضوح عن الأمل في ذلك.

وأية محاولة لتغيير حدود الدولة أو المؤسسات الديمقراطية في البوسنة والهرسك أو في المنطقة من خلال الإعاقة والعنف اللذين يستهدفان إضعاف العزم الدولي والوجود الدولي يجب إدانتها بشدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات التي عبّرت عنها الحكومات في البوسنة والهرسك وفي جمهورية كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نحو علاقات ثنائية وإقليمية بناءة تقوم على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية. إن للتعاون بين هذه البلدان أهمية قصوى لتحقيق السلم والاستقرار المستدامين في المنطقة.

ونود الإشادة بأعضاء البعثة، الذين يؤدون عملا جديرا بالثناء في ظروف صعبة وبموارد محدودة. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في مشاريع البعثة ذات الأولوية وفي الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك، بحيث يمكن للبعثة أن تنفذ ولايتها بنجاح.

أخيرا، يؤيد وفدي توصية الأمين العام المتعلقة بتمديد ولاية البعثة في البوسنة والهرسك لمدة عام.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا جدا. أولا، نشكر السيد كلاين على إحاطته الإعلامية الشاملة والأمين العام على تقريره الممتاز.

دعوني أيضا أعلن في البداية أن سنغافورة تدعم العمل الرائع لممثل الأمين العام الخاص كلاين والمفوض كوردروا، وكذلك زملائهم في البعثة وفي قوة الشرطة الدولية. انهم يعملون في ظروف صعبة.

وكما لاحظ الأمين العام، مازال هناك البعض في البوسنة والهرسك ممن لم يتخلوا عن درب الطائفية والتقسيم. لا يجب تقويض هدف إقامة مجتمع متعدد الأعراق في البوسنة والهرسك. لذلك تحظى توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا بموافقتنا.

لقد أثار زملائي من قبلي بالفعل عدة قضايا وأبدوا عدة ملاحظات حول التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك وأنشطة البعثة هناك. ونحن نتفق مع العديد منها. ولتوفير الوقت، سنعزف عن تكرار تلك النقاط. إننا نتطلع إلى سماع رد الممثل الخاص للأمين العام علي المسائل المثارة.

ولدينا سؤال واحد فقط نريد طرحه، ويتعلق بالفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام، التي تضع قائمة بالمشاكل المستشرية التي تعيق أداء الشرطة لعملها. وهي مشاكل أبرزها الممثل الخاص للأمين العام ووفود أخرى.

إننا نعلم أن المشاكل تخرج عن نطاق ولاية البعثة. ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام أيضا، فإن هذه مشاكل أساسية تحتاج إلى معالجة إذا أردنا للشرطة المحلية أن تتسلم المسؤولية من وجود أمني دولي قوي في البوسنة والهرسك. لذلك نعدو ممتنين لو أجرى الممثل الخاص للأمين العام تقييما للخطوات والتدابير التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذها لمساعدة السلطات في البوسنة والهرسك على حل هذه المشاكل.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالأسبانية): إننا ممتنون لتقرير الأمين العام حول بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الشهور السبعة الماضية. ونحن ممتنون أيضا للمعلومات التي قدمها الممثل الخاص ورئيس البعثة، السيد جاك كلاين.

إن إنجازات البعثة المعروضة في كلا التقريرين إيجابية تماما، وهي تبرهن على التزام المجتمع الدولي وسكان البوسنة والهرسك بالامتثال لنصوص اتفاقات دايتون للسلام.

ونود أن نبرز إطار العمل الاستراتيجي الشامل الذي وضعته البعثة لنفسها بغية تنفيذ ولايتها في غضون المواعيد المقررة. ومن شأن برنامج العمل هذا أن ييسر عملية التقييم الذاتي المستمرة حاليا للعمل الذي يجري تنفيذه في الوقت الحاضر، ويجعل من الأيسر تحديد المشاكل المحتملة كي يتسنى إيجاد حلول لها في الوقت الملائم. ومن المفيد أيضا أن يقيِّم المجتمع الدولي فعالية البعثة خطوة تلو الأخرى. ويحدونا الأمل في أن يستخدم ذلك البرنامج كنموذج لتنفيذ ولايات بعثات أخرى للأمم المتحدة.

ونبرز أيضا إنجازات البعثة فيما يتعلق بإصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها. بيد أننا، نشعر بالقلق إزاء المشاكل التي تمت الإشارة إليها، وبخاصة انخفاض الأجور المدفوعة لأفراد قوة الشرطة والمشاكل المتعلقة بإسكانهم، لأن من شأن ذلك أن يؤثر بوضوح على تطور البرنامج العام الذي حددته البعثة لنفسها. ونريد أن نعرف رد الممثل السامي على هذه المسألة عندما عرضت عليه وعما إذا كانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد اتخذت تدابير إضافية يمكن أن تكفل عدم تسبب تلك المشاكل في تعويق أداء قوة الشرطة.

إن من أكبر التحديات التي يواجهها الوجود الدولي في الوقت الحاضر هو إنشاء نظام قضائي فعال وشفاف. وبدون ذلك، يصبح من المستحيل توطيد حكم القانون، الذي هو مطلب أساسي حيوي من أجل إقرار سلام مستدام في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن تسفر الجهود المتخذة في هذا الصدد عن تحقيق نتائج أفضل في المستقبل. وإزاء هذه المسألة القضائية، يتعين علينا أن نصر على ضرورة زيادة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي تقارير الأمين العام الأخيرة عن البوسنة والهرسك تم تسليط الضوء على مشكلة متكررة وهي: الافتقار إلى التعاون من جانب الفئة السياسية في تنفيذ الإصلاحات التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي. ويتعين علينا أن نناشد مرة أخرى القيادة السياسية كي تتعاون في العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي، لأنه بدون ذلك التعاون يصبح إنشاء آليات ومؤسسات تتمتع بمقومات البقاء على الأجل الطويل مسألة بالغة الصعوبة.

لقد ذكر هذا الموضوع بصورة متكررة فيما يتعلق بخطة زيادة إضفاء الطابع الفني لقوة الشرطة، حسبما أوضح التقرير. وعلى أية حال، يتعين ألا تنشغل قوة الشرطة بالعمل السياسي. لذلك ينبغي أن نلاحظ، حسب رأينا، أن ثمة مؤشر من مؤشرات نجاح أنشطة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك يتعين أن يكون ظهور فئة سياسية أعضاؤها جدد أو متغيرون يسهم سلوكهم وتصرفهم بصورة إيجابية في تنمية المجتمع.

وفي الختام، أعرب عن دعمنا للاقتراح الرامي بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، كما فعل من سبقني من المتكلمين أن أعرب عن الشكر للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، منسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الموجزة للغاية، التي استندت إلى تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره المفيد.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة كي يعرب عن تأييده وترحيبه بالجهود البارزة التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك. ونرحب بالنتائج المشجعة التي تحققت بصدد تنفيذ اتفاقات دايتون وذلك بالرغم من كثرة الصعوبات التي تمت مواجهتها. وأود أن أشير إلى أن اتفاقات دايتون لم تسفر عن نهاية الحرب فحسب، بل إنها أنشأت أيضا إطار عمل دستوري جيد. إنها الدعامة الذي يتعين أن تبنى عليها البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والديمقراطية. وأهيب بسلطات البوسنة والهرسك وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تشارك بنشاط أكبر في تنفيذ اتفاقات السلام.

وفي المجال السياسي، يرحب وفدي بالجهود الجديرة بالثناء المبذولة لحل المشاكل الصعبة المتعلقة بالمصالحة بين الأعراق، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتوطيد دعائم حكم القانون في البوسنة والهرسك. لقد حان الوقت الملائم الآن أكثر من أي وقت مضى وبصورة عاجلة كي يقوم المجتمع الدولي بحشد كافة الجهود لضمان الحقوق السياسية لشعب البوسنة والهرسك.

ونطالب جميع سكان البوسنة والهرسك أن يلزموا أنفسهم على النحو الأوفى وأن يعملوا معا لبناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق يتم فيه تهميش القادة القوميين المتطرفين.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يعتقد وفدي أنه ينبغي أن تكون الإصلاحات المؤسسية مشفوعة بإعادة تعمير اقتصادي يمكن البوسنة والهرسك من أن تصبح معتمدة على الذات. ومن شأن إنشاء قوة شرطة الحدود وتدريبها أن يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة.

وتعد التنمية الاقتصادية ضمانا من أفضل الضمانات للسلام. ويطالب وفدي سلطات البوسنة والهرسك أن تواصل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي وأن تتعاون مع المنظمات المالية الدولية بغية دمج البلد في الهياكل الأوروبية - الأطلسية.

ويعرب وفدي عن اهتمامه الكبير بإنشاء نظام قضائي فعال يكون قادرا على نشر العدالة على النحو الصحيح بين المواطنين. ونرحب بالجهود المبذولة لإصلاح النظام القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان ونشجعها. وبالتأكيد أن استمرار وجود مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك يشكل عقبة خطيرة تعترض السلام والمصالحة بين الأعراق. من أجل هذا نطالب الدول والكيانات على بذل قصارى جهدها لاقتفاء أثر كل الذين وجهت إليهم لوائح

الاتهـام وتقديمـهم إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا السابقة.

وفي المجال الإنساني، لاحظ وفدي مع الارتياح عودة المشردين واللاجئين. وينبغي نشجع هذا الاتجاه. كما ينبغي أن تتخذ كافة التدابير المفيدة لمساعدة العائدين الذين يعيشون في ظل أوضاع محفوفة بالمخاطر. ومن شأن إنشاء قوة شرطة محلية متعددة الأعـراق ومحـايدة وتدريـب تلـك القـوة، الـتي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والتي نرحب بها، أن تجعل بالمستطاع وضع نهاية لتلك الأعمال الخاطئة.

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد دعمه للجـهود الهائلة التي تبذلها بعثة الأمـم المتحـدة في البوسـنة والهرسـك لتنفيذ الإطار العام للاتفاق من أجل إقرار السلام في البلد. وبالنسبة لنا، يتسم الدور الذي يحقق الاستقرار الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بالحيوية من أجل بناء السلام في البوسنة والهرسك. من أجل هذا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): سـوف أتنـازل عـن دوري في الكلام بصفتي الوطنية وأدلي ببياني بعد أن أعطـي الكلمة الآن للوفود الـتي ترغـب في الإدلاء ببياناتهـا بموجـب المادة ٣٧.

أدعو ممثل السويد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد نورسـتروم (السـويد) (تكلـم بالانكليزيـة): يشرفني أن أتكلم باسـم الاتحـاد الأوروبي. إن بلـدان أوروبـا الوسـطى والشـرقية المنتسـبة إلى الاتحـاد الأوروبي - إسـتونيا وبلغاريـا وبولنـدا والجمهورية التشيكية ورومانيـا وسـلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيـا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطـة الأوروبيـة للتجارة الحرة من المنطقـة الاقتصاديـة الأوروبيـة، تؤيد هذا البيان.

وأعرب عن الشكر للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخـاص للأمـين العـام ومنسـق عمليـات الأمـم المتحـدة في البوسنة والهرسك، لإحاطته الإعلامية الشاملة والمشجعة.

ويشير تقرير الأمين العام إلى الإنجـازات الهامة بصدد تنفيذ ولاية بعثة الأمـم المتحـدة في البوسـنة والهرسـك ويعـزى الفضل في ذلك إلى السيد كلاين وأعضاء فريقه لما بذلوه من جـهود وإخـلاص في العمـل الـذي أسـفر عـن تلـك النتـائج الناجحـة الـتي تشـمل، جملـة أمـور منـها، إصـلاح الشـرطة، ومشـاركة الفـرق البوسـنية المتعـددة الأعـراق في بعثـات الأمـم المتحدة وإنشاء إدارة حدود تابعة للدولة.

وبالرغم من التقدم الملموس فـــي مجـــالات كثيرة، لا تزال تبرز أنماط معينة من الأعمال والأفكار التي تستند إلى نهـج إثنيـة في البوسـنة والهرسـك. لقـد أدان الاتحـاد الأوروبي أعمـال العنـف الـتي حدثـت مؤخـرا في موسـتار، وتربيجـي، وبانجالوكـا فضـلا عـن الأعمـال الـتي قـام بهـا القوميـون البوسـنيون الكـروات وبذلـك يكونـوا قـد تجـاوزا أحكـام اتفاقات دايتون - باريس.

إننا نؤيد تـأييدا تاما التدابير المتخذة من بعثة الأمـم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار والممثل السامي لتقليل الآثار المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تترتب على تلك الأحداث. ونحن نرحب بالجـهود الـتي تبذلها البعثة لتعزيز قدرتهـا علـى مراقبـة أداء الشـرطة المحليـة، ومحاسـبتها، لدى الضـرورة، بغيـة منـع حـدوث حـالات جديـدة من عدم الامتثال.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي المشاكل الواردة في التقرير الـتي تعـوق أداء الشـرطة ولكنـها خـارج نطـاق ولايـة البعثـة. وعلى وجه الخصوص، لا يزال إنشاء قضـاء فعـال ونزيـه يمثـل

تحديا رئيسيا أمام الجهود الرامية إلى إرساء حكم القانون في البوسنة والهرسك.

ولا تزال عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى ديارهم تمثل أولوية عليا في جهود المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح الزيادة الكبيرة في عدد العائدين من الأقليات في هذه السنة. ويتحتم على السلطات البوسنية أن تنفذ تنفيذا كاملا التدابير التي يرجح أن تعزز عمليات العودة، مثل تشريع الملكية والكف عن تعويق عمليات الإخلاء القانونية. وسيكون التقدم على تلك الجبهة حاسما في قياس الالتزام الحقيقي لسلطات البوسنة والهرسك بتحقيق سلام دائم في إطار اتفاقات دايتون.

وعندما ننظر في الحالة في البوسنة والهرسك لا يمكننا أن نتجاهل السياق الإقليمي على نطاق أوسع. فالدعم البناء والشفاف من زغرب وبلغراد ضروري في تنفيذ اتفاق دايتون، وفي تعزيز المؤسسات على مستوى الدولة. والبيان الأخير الذي أدلى به رئيسا كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمناسبة انعقاد محفل رؤساء دول وسط أوروبا، المعقود في فيربانيا، بإيطاليا، والذي أكدا فيه التزامهما بقيام دولة للبوسنة والهرسك مستقرة وديمقراطية، يحظى بالترحيب بوجه خاص.

وختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا الكامل للسيد جاك بول كلاين وموظفيه، ونتمنى لهم مزيدا من النجاح في متابعة استراتيجيتنا المشتركة الرامية إلى استعادة السلام الدائم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد زيفالي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني حقا ويسعدني سعادة عظيمة، سيدي، أن أخاطب مجلس الأمن تحت رئاستكم. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي لأتكلم بالنيابة عن البوسنة والهرسك.

واسمحوا لي أن أشكر السيد جاك بول كلاين على إحاطته الإعلامية الشاملة، المقدمة بطريقة يتصف بها السيد كلاين: بليغة، وواضحة القصد وواقعية جدا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا للسيد كلاين ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي يترأسها، على عملهم الممتاز في تنفيذ الولاية التي أناطهم بها مجلس الأمن.

لقد تحقق الكثير في البوسنة والهرسك بالمساعدة التي قدمتها لنا البعثة، ولا سيما من فرقة عمل الشرطة الدولية. واسمحوا لي أن أذكر قليلا من تلك الإنجازات.

ففي مجال إصلاح الشرطة، من المشجع أن برامج التدريب تكاد تكتمل الآن. وبزيادة قدرة البعثة على المراقبة، نعتقد أن أداء الشرطة المحلية سيتحسن. وهذا أمر له أهمية خاصة في ضوء فشل الشرطة المحلية مؤخرا في حفظ النظام العام خلال المراسم الافتتاحية لإعادة بناء مساجد دمرتها الحرب في تريبني وبانيا لوكا. وينبغي لنا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع وقوع مثل هذه الحوادث. ولكن يجب أيضا أن نحيط علما بالآثار الإيجابية للدور النشط الذي اضطلعت به الشرطة المحلية في تنفيذ القرار المتعلق بالخط الحدودي بين الكيانات في دوبرينيا. وعن طريق إصلاح الشرطة أيضا سيكون من الممكن وضع أسس ومعايير جيدة لاستعادة الملكية الحقيقية.

وإن تجنيد ومشاركة الأقليات في الشرطة المحلية، في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا على السواء، متأخر عن الجدول الزمني. وبما أن تمثيل الأقلية في الشرطة المحلية ذو أهمية قصوى لعود اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية، فإننا نود أن نناشد المانحين تقديم مزيد من المساعدة لحل المشاكل المالية التي تعوق عملية التجنيد.

ويجري الآن إنشاء دائرة حدود الدولة، مما يعزز سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ويسهم في خفض الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص وتحصيل العائدات. وكان من الخطوات الهامة والمشجعة للغاية في اتجاه مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة الاتفاق الثلاثي بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن نرحب بتلك الخطوة، ونود أن نهنئ السيد كلاين والبعثة على ذلك الإنجاز الكبير. ويحدونا الأمل، بفضل الإسهامات السخية من المجتمع الدولي، في بسط دائرة حدود الدولة على الـ ٣٥ في المائة المتبقية من حدود الدولة في المستقبل القريب.

والمسألة الأساسية للنجاح في تنفيذ السلم واحترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك هي التنفيذ الكامل للمرفق السابع لاتفاق السلام، الذي يتعلق بعودة كل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم التي كانوا فيها قبل الحرب. وعلى الرغم من تحقيق تقدم ملحوظ في ذلك المجال، فإن أكثر من ١,١٣٥ مليون شخص لا يزالون في انتظار العودة. ومن أكبر العوائق أمام عودتهم وجود مجرمي حرب وجهت إليهم عرائض اتهام في البوسنة والهرسك. ولذا لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على مدى أهمية اعتقال مجرمي الحرب هؤلاء، الذين يمثلون مصدرا دائما لا مبرر له لعدم الاستقرار والخوف، والذين يهددون الاستقرار الهش في البلد. ويجب أن يصبح التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمرا إلزاميا.

وحتى يأتي الوقت الذي تتهيأ فيه الظروف لعودة اللاجئين في سلامة وأمان، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة إنشاء دولة للبوسنة والهرسك ديمقراطية ومستقرة وقابلة للبقاء، فإننا نرى أن الوجود الدولي في البوسنة والهرسك - وخاصة وجود الولايات المتحدة - أمر لا غنى عنه. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا كاملا وقويا اعتماد مشروع قرار يقرر بموجبه مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار.

وأود أن أنهي هذا البيان بلهجة إيجابية. فكما يعلم الأعضاء، أن البوسنة والهرسك، التي كانت من قبل بلدا مستقبلا ومضيفا لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، قد أصبحت الآن، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بلدا مساهما بقوات. والسيد كلاين مسؤول عن ذلك بدرجة كبيرة؛ وذلك أحد الإنجازات العديدة التي نود بسببها أن نعرب عن أعمق تقديرنا وامتناننا لجميع نساء ورجال البعثة على جهودهم التي لا تكل في تنفيذ ولايتهم الصعبة. ونود على وجه الخصوص أن نهنئ السيد كلاين وأن نشكره على قيادته الحكيمة النشطة والنزيهة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة تحت رئاستكم المقتدرة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كلاين، على إحاطته الإعلامية وتحليله الشاملين والعميقين والحافزين للأذهان.

واسمحوا لي أن أركز اليوم على عدد من الخطوات الهامة التي اتخذتها يوغوسلافيا مؤخرا مستهدفة تعزيز وتوسيع التعاون مع البوسنة والهرسك. فخلال زيارة أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٢ أيار/مايو، أعيد التأكيد على التأييد الكامل للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها، على أساس اتفاق دايتون - باريس. وقُطع تعهد قوي بزيادة تعزيز العلاقات المشتركة كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار

في المنطقة ولضمان إدماج المنطقة تدريجيا في عمليات الاندماج الأوروبي. وتم التوقيع على اتفاق لإنشاء مجلس للتعاون فيما بين البلدين؛ وتشمل أهدافه الرئيسية، في جملة أمور، تعزيز علاقات حسن الجوار على أساس الصداقة، والثقة، والتعاون والاحترام المتبادل. وفي تلك المناسبة، شدد رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد فويسلاف كوستونيتشا، خصوصا على أن إقامة علاقات خاصة مع جمهورية صربسكا ينبغي أن تفهم في سياق تعزيز الروابط القائمة بين يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك ككل.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن السيد ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، أعرب مؤخرا عن دعمه لاتفاق إنشاء مجلس دولة مشترك وأكد على أن ذلك المجلس لا يشكل تهديدا للمصالح الحيوية لأي من الشعوب التي تتألف منها البوسنة والهرسك.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرئيسي المتصل بعودة اللاجئين، فقد اقترحت يوغوسلافيا إجراء دراسة هامة لتكثيف عودة الأقليات إلى المناطق التي يكون بالمستطاع تكثيف عودة تلك الأقليات فيها في الوقت الحاضر. وإضافة إلى ذلك، اتخذت مبادرات لإبرام عدد من الاتفاقات في ميادين من قبيل التعليم والثقافة، وتجنب ازدواجية الضرائب، وحماية الاستثمارات، وازدواجية الجنسية وميادين أخرى عديدة. وتم الاتفاق أيضا على تسوية قضايا من قبيل استعادة النقل بالسكك الحديد وعبور الحدود دون إجراءات رسمية.

وثمة حدث آخر هام حصل مؤخرا في مجال التعاون بين البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا وهو الزيارة التي قام بها السيد زوران دجيندجيتش، رئيس الوزراء الصربي، إلى سراييفو في ١٢ حزيران/يونيه. وكان يرافقه عدد من الوزراء وممثلون عن رجال الأعمال. وتمت مناقشة اتخاذ تدابير ملموسة تتعلق بالتنمية والتجارة. وتقرر إنشاء أفرقة عمل مشتركة على الصعيد الوزاري، لتسريع عملية التعاون الاقتصادي.

وفيما يتصل بتقرير الأمين العام الذي عرض علينا اليوم، أود أن أؤكد بخاصة على الإشارة إلى التزام السلطات الديمقراطية الجديدة في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالعمل على إقامة علاقات بناءة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، تقوم على احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة من هذه الدول.

وفي الواقع، أكد رئيسا يوغوسلافيا وجمهورية كرواتيا في البيان المشترك الذي أصدراه في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، اتفاقهما على أن وجود بوسنة وهرسك مستقرة وديمقراطية، تقوم على أساس اتفاق دايتون/باريس، يحقق المصالح الدائمة للبلدين وللإقليم كله. وفضلا عن ذلك، أكدا أن يوغوسلافيا وكرواتيا ليست لهما أية مطالبات تتعلق بأي جزء من أراضي البوسنة والهرسك.

وأود أن أضيف، حسبما صرح السيد كلاين ومتكلمون آخرون سابقون، أن يوغوسلافيا، قد وقعت تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على اتفاق إقليمي مع كياني جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة. وفي تقرير الأمين العام، يتصف هذا الاتفاق بأنه خطوة إيجابية في الجهود المبذولة حاليا لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة وغسل الأموال. ونحن نوافق تماما على هذا الرأي.

وفي الختام، أؤكد أن يوغوسلافيا على استعداد لزيادة جهودها من أجل تحقيق المزيد من التعاون والنهوض به مع البوسنة والهرسك في جميع المجالات، وسوف تسهم من ثم في توطيد السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، أؤكد من جديد أيضا، ومرة أخرى، على التزام يوغوسلافيا التام بالتنفيذ الثابت والكامل لاتفاق

دايتون/باريس للسلام في شكله الأصلي، دون أية تنقيحات أو تغييرات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن بتعليقات موجزة بصفتي الوطنية ممثلا لبنغلاديش.

أولا، أعرب عن الشكر للسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على بيانه الشامل وعلى عرضه تقرير الأمين العام، فضلا عما أخبرنا به عن تصوره للحالة في ذلك الجزء من العالم.

ولقد بذل المجتمع الدولي جهدا هائلا واستنفد طاقة كبيرة خلال السنوات الست الماضية لتعزيز المصالحة العرقية وبناء المؤسسات الديمقراطية وإنعاش الاقتصاد في البوسنة والهرسك. ومن الحتمي مواصلة تلك الجهود ومضاعفتها. والإخفاق في تحقيق أهداف بناء المؤسسات وإقرار حكم القانون سيؤدي إلى مضاعفات في جميع أنحاء المنطقة.

لكن المعترف به أنه بغية تحقيق تقدم ملموس يتعين أن يلتزم قادة البوسنة والهرسك التزاما تاما بالعمل على جناح السرعة لتحقيق سلام دائم ووفاق متبادل وإقرار الحقوق السياسية والإنسانية والقانونية. ولم تكن الأحداث التي يؤسف لها، بما في ذلك أحداث العنف المتعددة التي وقعت في الأشهر الأخيرة عاملا مساعدا بل إنها زادت من صعوبة استدامة التقدم. وأي زيادة في السعي إلى تنفيذ استراتيجيات قومية متطرفة وآراء سياسية مختلفة سيكون لها نتائج عكسية وتؤدي إلى انحسار التقدم الذي تحقق حتى الآن. واستمرار وجود مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم لوائح الاتهام في أراضي البوسنة والهرسك هو أيضا عامل يسبب زعزعة الاستقرار.

ونشعر بالتشجيع إزاء استمرار الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وذلك بالرغم من الظروف الصعبة، وبما حققته من تقدم في تنفيذ ولايتها. وثمة تدبير جدير بالثناء هو نجاح البعثة في معالجة آثار الحكم الذاتي الكرواتي على الهياكل السياسية. ولقد أحرز تقدم ملحوظ في إنشاء دائرة لحدود الدولة وفي مجالي تعاون الشرطة وتجنيد شرطة من الأقليات. وحسبما ذكر الممثل الخاص من المتوقع أن يتم إحراز نجاح كبير في إيجاد الظروف الملائمة لعودة اللاجئين، ومن المتوقع أن يعود ١٠٠ ٠٠٠ منهم في مدة سنة.

ويتعين زيادة النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق نمو حقيقي وتقدم أصيل بغية توطيد السلام. وربما تكون الجهود الرامية إلى الربط بين الهياكل الأساسية والمؤسسات على مستوى بقية أوروبا مضنية، ولكن هذا هو المسار الوحيد الذي يتعين اتباعه.

وفي الختام، أود أن أعلن بخاصة تأييد النقاط الثلاث التي ذكرها الممثل الخاص في نهاية عرضه. أولا، نجاح تعدد الأعراق في البوسنة والهرسك مسألة لها أهمية حاسمة في هذا البلد وفي المنطقة. وثانيا، ينبغي أن توضع استراتيجية فعالة قبل الخروج. ووفقا للعبارة التي ذكرها، "لن نتمكن من الخروج دون الدخول". وأخيرا، من الأهمية أن يواصل مجلس الأمن دعمه للسلام والمصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة على نطاق أوسع.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

الآن، أعود إلى السيد كلاين وأعطيه الكلمة لكي يجيب على التعليقات ويذكر أي نقاط إضافية يريد ذكرها.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): أولا، سوف أتكلم عن مسألة إدارية. يجري حاليا إصدار تصويب فيما يتعلق بالفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، الوثيقة S/2001/571. ينبغي أن يكون نص الفقرة ٩ كما يلي،

"وزير الداخلية الكرواتي" - وليس "وزير داخلية كرواتيا".

وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم الجماعية والحارة والداعمة. لقد أنعم علي ببعثة يعمل فيها أشخاص موهوبون بصورة غير عادية وهم ممثلون بارزون لبلدانهم، وسوف أبلغهم برسائلكم التي تنطوي على تأييدهم، لأنهم في نهاية المطاف المسؤولون عن أي نجاح حققناه.

وفيما يتعلق بأسئلتكم، سأحاول الإجابة عليها بطريقة متسلسلة. لدى كل واحد منكم ملف قدمناه إليه. ويوجد في الملف خطة تنفيذ الولاية، التي تحدد بطريقة منطقية جدا وبصورة تاريخية الأهداف الـ ٥٧ المختلفة التي يتعين علينا أن نحققها كي نكمل ولايتنا بنهاية عام ٢٠٠٢. فاللون الأخضر يدل على أن الهدف "قد تحقق"، واللون الأصفر يدل على أن الهدف "قيد الإنجاز" واللون الأحمر يدل على أن الهدف "لا يزال بحاجة إلى تنفيذ". وتجدون أيضا في الملف كتيبا يشمل دائرة حدود الدولة وبيَّن لكم بعض البيانات عن الهجرة غير الشرعية التي تحدث عبر البوسنة والهرسك إلى أوروبا ذاتها. وتدل تقديراتنا على أنها بنسبة ١٠ في المائة. وثالثا، نحن أسرة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، قمنا بإعداد هذا الملف الذي يتضمن بيانات عن جميع المنظمات في البوسنة والهرسك، من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى برنامج الأغذية العالمي - ومرة أخرى يتألف موظفوها من ممثلين عن بلدانكم - وأعتقد بأنهم يقومون بعمل جيد.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار والانتقال، إذا نظرنا بالفعل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ما آمل أن أتمكن بحلول تموز/يوليه القادم من إخباركم بصورة دقيقة أين وصلنا ومدى اقترابنا من إنهاء البعثة. ولكننا الآن بحاجة إلى التفكير بصورة جادة بشأن ما سوف تتحول إليه البعثة. وفي بعثتي الأخيرة للأمم المتحدة، بصفتي مديرا للانتقال في سلوفينيا الشرقية، تحولنا إلى بعثة شرطة، ألحقت بعد ذلك بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لدينا خيار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ولدينا خيار الاتحاد الأوروبي. ويتعين النظر في جميع تلك الأمور حيث الطريق التي ترغبون في المضي فيها. وقد طرح الممثل السامي مؤخراً خطة مجملها أنها تُخضع البعثة وغيرها من المنظمات الدولية إلى اختصاصه. وأظن أننا أوضحنا له أن الأمم المتحدة هي المنظمة المهيمنة التي لا تدخل ضمن إطار أية تكوين إقليمي، وأن سلطة المجلس هي في الواقع التي توجه جدول الأعمال في نهاية المطاف. ولكن هذه مسألة خطيرة يلزم النظر فيها لأنه يتعين علينا أن نرى كيف نتناول خمس منظمات في البوسنة والهرسك ونختزلها منطقياً في منظمتين، حتى يكون هناك شق مدني وشق عسكري. أعتقد أن هذه مسألة من الأهمية بمكان.

أما فيما يتعلق بمسألة السيطرة على الجماهير، فنحن في مأزق، لأن قوة تحقيق الاستقرار والوحدة المتخصصة المتعددة الجنسيات، وهي عنصر الشرطة في القوة، لهما نفس قواعد الاشتباك كما نقول. ومن ثم فليس هناك من يستطيع في الواقع أن يشترك من الجانب المدني. وما نحتاج إلى عمله في البوسنة والهرسك هو تدريب هيكل متعدد الأعراق للشرطة الوطنية يستطيع الاضطلاع بدور التعامل مع حالات الشغب من جانب المدنيين، حيث لا نريد ولا تريد الدول إقحام قوة تحقيق الاستقرار في تلك الأنواع من النشاط المدني. ومن المهم بشكل خاص بينما يخف ضغط العمل على القوة ونحن في سبيلنا لإنهاء مهمة قوة الشرطة الدولية أن يتم تشكيل مجموعة مسلحة من نوع ما لدعم الشرطة، وقد أعود إلى المجلس بشيء من هذا القبيل، حيث يمكن أن نقوم

بتدريب كتيبة أو نحو ذلك، قوامها من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ من الأفراد المحليين للقيام بذلك الدور.

وأعتقد أن من الجدير بالذكر ما جاء على لسان السفير زيفالي من أن لدينا في هذه اللحظة ٢٥ ضابطاً من ضباط الشرطة البوشناق والكروات والصرب، بينهم امرأة واحدة، يخدمون في تيمور الشرقية تحت لواء الأمم المتحدة. وقد برهنوا على قدرتهم على العمل الجماعي في ظل الظروف الملائمة. يضاف إلى ذلك أن لدينا أيضاً تسعة ضباط عسكريين يخدمون بالفعل في إثيوبيا وإريتريا، ويضطلعون هذه المرة بدور مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة.

وكنت منذ أسبوعين في بانيا لوكا بجمهورية صربسكا. وقد اتفقت جمهورية صربسكا معنا الآن على تشكيل مجموعة عسكرية مختلطة من نحو ١٦٠ فرداً. وقدمت لنا حكومة سويسرا مشكورة المركبات الآلية. وستكون هذه المجموعة على هيئة سرية خفيفة للنقل والتشغيل، مزودة بأسلحة غير قتالية، نرجو أن تتمكن من الاضطلاع بدور في بعثة الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر. وأرى في هذا برهاناً على ما ذكره السفير زيفالي من أن البوسنة والهرسك لم تستفد من مشاركة المجلس واهتمامه فحسب، بل صار لديها الاستعداد الآن لرد بعض هذا الجميل أيضاً.

وثمة ٩٥ جنسية ممثلة في البعثة ذاتها، و ٤٧ جنسية في قوة الشرطة الدولية. فنحن ننتمي إلى أعراق وجنسيات وأجناس وأديان ومذاهب مختلفة. وأرى أننا ما زلنا نوفر خير قدوة للسكان المحليين. وإذا تسنى لنا أن نتضافر بالفعل على نحو بنّاء ضمن إطار ولاية الأمم المتحدة وتحت مظلتها في الاضطلاع بتنفيذ التوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن والولايات التي يسندها إلينا، فسيجد السكان المحليون فينا مثلاً طيباً بالتأكيد.

غير أن المأزق الذي نواجهه بشأن الموارد يمثل مشكلة حقيقية. ولكي أكون غاية في الصراحة، لم يكن السلام الذي تم التوصل إليه في دايتون بالسلام المثالي لوضع حد لحرب ضروس. نعرف ذلك. ولكن اتفاقات دايتون أوجدت هيكلاً يخضع فيه البريد والهاتف والبرق والتجارة والضرائب والتنظيم والشرطة والعسكريون لكيانين اثنين. الأمر الذي يدفع للتساؤل عن ماهية الدولة؟ فأنا في جمهورية صربسكا أتعامل مع وزير للداخلية وإدارة للشرطة تدفع لها أجورها تسعة أشهر في السنة، وتخضع لسيطرة مركزية نسبياً. أما في الاتحاد فأتعامل مع إدارة للشرطة يُدفع لها أجرها اثني عشر شهراً في العام، وتخضع لسبعة وزراء للداخلية. كما أن جداول المرتبات مختلفة أيضاً. فكيف أقنع شرطياً من البوشناق المسلمين في الاتحاد بالعودة إلى جمهورية صربسكا، مع رغبته في العودة إليها، وهو يعرف أنه لن يتلقى سوى مرتب تسعة أشهر بدلاً من اثني عشر شهراً، وأنه سيتعين عليه أن يجد سبيلاً إلى توفير المسكن والتعليم لزوجته وأطفاله؟

نحاول التصدي لتلك المسائل. ومن المقترحات التي نستطلعها الآن الاقتراح الذي تأخذ به كثير من الدول، وأعني بذلك إقامة كيان يقوم مسؤولو الجمارك أو سلطات الشرطة في ظله بمصادرة السلع المهربة ثم بيعها بالمزاد. وتوضع العائدات عندئذ في حساب مركزي يُدفع منه للشرطة مرتباتها وتزود بما يلزم من التأمين الصحي والتأمين على الحياة. ومن شأن توافر هذه الأموال أن تتيح لنا أيضاً أن نقول بالفعل لكل من جمهورية صربسكا والاتحاد ”دعونا نلقي الآن نظرة على هياكل الشرطة ومرتباتها ونقوم بترشيدها“. نحاول أن ننتهج هذا النهج.

ولكـن لعـل علينـا أيضـاً أن نبتعـد فيمـا أظـن عـن التواجد الدولي المفرط. وأرى أن الوقت قد حان لكي نلقي نظرة جدية للغاية على ما سيحدث بعد أن ننتهي من تنفيذ اتفاقات دايتون ونبدأ في التكامل مع أوروبا. ينبغي أن يكون هذا محور تفكيرنا على مدي العامين القادمين أو الأعوام الثلاثة القادمة.

وفي تقديرى أن عودة اللاجئين تتوقف على هذا العام والعام المقبل. وتقضي الصيغة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعدل العودة بأن فرصة العودة تقل بمقدار ١٢ في المائة مقابل كل سنة يقضيها اللاجئ بالخارج. ومعنى هذا أن ما نسبته ٦٠ في المائة من هؤلاء الناس لن يعودوا بعد خمس سنوات.

وهكذا يتعين علينا أن ننظر في الكيفية التي نضع بها صياغة لما بعد الانتهاء من اتفاقات دايتون ونقول ''ها قد انتهى هذا الأمر، والآن حان وقت الاندماج مع أوروبا''. فعلينا بصراحة أن ننتقل من المناخ اليوغوسلافي إلى مناخ أوروبي. هكذا يجب أن نسير.

وقد فاتني أن أذكر أننا أدرجنا في هذا الملف أيضاً وثيقة عنوانها ''البلقان ٢٠٠١: فرص تبحث عن رؤية استراتيجية''، تبسط ما نراه من الخيارات الممكنة، وهي الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى آخر ذلك. وبما أن المجلس كان كريما للغاية في ملاحظاته، فقد أحضرنا أيضاً معنا هدية صغيرة للأعضاء، نبقيها طي الكتمان انتظاراً لما يتمخض عنه الاجتماع الفعلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وهذا يدل في رأيي على أننا الآن جديرون بهذه الهدية.

أشكر السيد كلاين من جديد شكراً جزيلاً. وأعتقد أن ملاحظاته تحظى بالتقدير إلى أقصى درجة. وقد رأيت تلك الورقة في الملف وأرى أنها ستكون بالغة الفائدة للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسنعود في وقت لاحق من هذا الشهر لاعتماد مشروع قرار بشأن استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.